جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

الفساد في المؤسسات التعليمية: الغش في الاختبارات إنموذجا "مُقاربة سوسيولوجية كيفيّة على نظام التعليم في المجتمع اليمني"

حمود محمد شرف الدين
قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة تعز، اليمن

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى مقاربة ظاهرة الغش في الاختبارات باعتبارها أهم إشكاليات نظام التعليم في المجتمع اليمني، لما لها من تأثيرات سلبية على حياة الفرد والمجتمع. فالغش يبدأ في الاختبارات المدرسية، وينتهي في كل نواحي حياة المجتمع. وقد افترضت الدراسة أن الغش يعد مؤشرًا على انتشار العديد من الاختلالات في منظومة القيم، وخاصة في ظل انتشار الفساد في كل أنساق المجتمع، بما في ذلك نسق التربية والتعليم. كما يعد مؤشرًا لانتشار حالة من اللامعيارية بالمعنى الذي يحدده علماء الاجتماع. وقد تم توخي منهجية كيفية ركزت على تحليل مضمون التقارير الرسمية التي ترصد سير عملية الاختبارات، وهذه التقارير كانت وحدة التحليل في هذه الدراسة.

وخلصت إلى أن ظاهرة الغش تنتشر وبشكل متنام في صفوف تلاميذ الثانوية العامة، وفي ظل تغاضي وتهاون من قبل جهات رسمية، وتشجيع ودعم شعبي ومجتمعي من قبل الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية. لدرجة بدا الغش وكأنه فعل وسلوك عادي، وغير إجرامي ومنحرف. وهذا يقود إلى تزييف الواقع وتحقيق مكاسب بدون أي جهد وبطرق غير مشروعة. واقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تستهدف القضاء على الأسباب التي تدفع إلى سلوك الغش في الوسط الاجتماعي المحيط بالتلميذ، بحيث تدرس كل سبب على حدة للوصول إلى معالجة ناجعة تحاصر الظاهرة. وذلك من منطلق كون عدم التصدي لظاهرة الغش والتهاون في مكافحتها على المدى البعيد ينذر بانهيار حضاري وسريع للمجتمع اليمني.

مقدمة:

يُعد فعل الغش "Cheating" - بصفةٍ عامة - ظاهرةً اجتماعية مُنحرفة، وذلك لخروجها عن المعايير والقيم الاجتماعية التي يضعها المجتمع ويتعارف عليها الأفراد، ولما تتركه من آثار سلبية في المستقبل، تنعكس بصورةٍ واضحة على كل مظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمع. ويرى علماء الاجتماع أن ظاهرة الغش تُعبِّر عن انتشار حالة من "اللامعيارية أو الأنوميا Anomie " التي تعكس نوعًا من اختلال القيم والمعايير على مستوى الفرد والمجتمع، بكافة فئاته ومؤسساته الاجتماعية، حيث يُصبح السلوك المنحرف- كالفساد في المؤسسات العامة، والغش في الاختبارات المدرسية مثلاً- شيئًا طبيعيًا. ويُصبح في ذهن الكثير من الأفراد والجماعات حقًا مُكتسبًا. ولا يُمثِّل- من وجهة نظر الكثير- مُشكلة فردية تنم عن اختلال نسق القيم والأخلاق لدى الفرد فقط. بل يصير هذا السلوك انعكاسًا لما يدور في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد أو المجتمع، من ممارسات واختلالات. وذلك من مُنطلق كون نسق القيم السائد في المجتمع، هو الذي يتحكَّم في نسق القيم على

مستوى الفرد.

وفي حالة المجتمع اليمني، لم يعُد الحديث حول ظاهرة الغش في الاختبارات ينحصر في كون الغش يتم في المجال التعليمي، بل امتدّ ليطال مجالات شتى في المجتمع، ولكن يظل الغش في مجال التعليم من أخطر أنواع الغش، ويُعد من أكبر إشكاليات نظام التعليم في المجتمع اليمني، وذلك لما يتركه من آثار سلبية على الفرد "التلميذ أو الطالب" والمجتمع كله. فمثل هذا النوع من الغش تجاوز كل الحدود، وانتشر ليشمل كل أنواع الاختبارات، وأصبح الجميع- سلطة ومجتمعًا - يعترفون بشيوعه في أوساط التلاميذ والطلبة. إذ يتم الغش بمباركة أولياء الأمور، من جُل الفئات والشرائح الاجتماعية، وتشجيع شبه رسمي من بعض جهات الإشراف التربوية وغير التربوية. وبذلك أصبح الغش ظاهرة اجتماعية بكل المقاييس، مُتفشيِّة في التعليم، وبخاصَّة لدى مُجتازي اختبارات الشهادات العامة. وأصبح ثقافةً سائدة لدى أغلب شرائح وفئات المجتمع، بل وغاية يسعى الجميع لتحقيقها، كما أصبح واقعًا لا يختلف حول وجوده اثنان. ومن ثم فقد تطور الغش من ظاهرة فردية كان يُمارسها بعض التلاميذ أو الطلبة في مؤسسات مدرسية أو مراكز اختبار معروفة، إلى ظاهرة جماعية تُمارس في كل المدارس دون استثناء. وبذلك يمكن القول إن الغش في الاختبارات بات ظاهرة وآفة خطيرة، وأضحى مرضًا مستعصيًا أصاب الضمير العام في المجتمع وخطرًا حقيقيًا، يُهدد حياة أفراد المجتمع المُستقبلية. باعتبار أنه سيُفضي إلى مُتخرجين - وعبر أجيال- غير قادرين على تحمُّل أي مسؤولية بأمانة وجدية.

ورغم تصاعد الشكوى في السنوات الأخيرة من تفاقُم ظاهرة الغش في الاختبارات الدراسية، ومُمارسته من قبل التلاميذ والطلبة بشكلٍ جماعي ومُنظم. مع ظهور وتنامي حالات للغش المصحوب باستخدام القوة والعنف بمختلف أشكاله، من قبل التلاميذ من جُل الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع. وفي الوسط الحضري كما في الوسط الريفي، ورغم تعالي تحذيرات بعض المُهتمين بمتابعة ورصد هذه الظاهرة، وتصدُّر كتاباتهم عنها في الصحف والمجلات ووسائل الاتصال المُختلفة، التي تتجدّد كل سنة مع بدء مدة اختبارات الشهادات العامة، من ممارسة الغش أثناءها.... رغم كل ذلك نجد أن ظاهرة الغش تُقابل بحالةٍ من التواطؤ والتغاضي والصّمت المُريب، من قبل جهات الإشراف التربوية والسلطة عمومًا، وعدم المُبادرة للتّحسيس بمخاطرها وأضرارها على الفرد والمجتمع، ومن ثم البدء ببرامج لمحاربتها ولاجتثاثها أو على الأقل التقليل من حجم أضرارها. والأدهى من ذلك أن هناك مُحاولات من قبل الجهات الرسمية لجعل هذه الظاهرة ضمن الظواهر الاجتماعية المسكوت عنها في كل خطابات السلطة والمجتمع، وأيضًا ضمن المحاولات البحثية المتواضعة إلى حد الآن. وهنا يُمكن الافتراض أن ظاهرة الغش في الاختبارات تُعد ظاهرة مُنحرفة، تنمّ عن وجود خللٍ ما في العملية التربوية، والنظام التعليمي بصفة خاصة، وتنمّ عن خللٍ في منظومة القيم السائدة في المجتمع بصفة عامة. ومن ثم فهي انعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المُختّل، الذي ينتشر الفساد في إطاره على كل المستويات. من هنا جاء اهتمامنا بهذه الإشكالية وإجراء دراسة تنطلق من وجهة نظر سوسيولوجية.

اشكالية الدراسة:

لعل من دواعي إثارة هذه الإشكالية- وفي هذه الآونة بالذات -، كون الغش في الاختبارات أصبح ظاهرة تشكل قلقًا مجتمعيًا لدى كل غيور على مستقبل الفرد والمجتمع، باعتبار أن الغش يُشكل خرقًا للمبادئ والقيم الدينية والأخلاقية المعروفة في المجتمع، وللقوانين المنصوص عليها في كل التشريعات المنظمة للمؤسسات التعليمية والمجتمعية،

ومن ثم فهو يُمثِّل سلوكًا إنسانيًا مناقضًا للقيم والتعاليم الدينية وأهداف ومبادئ المجتمع. وكون عواقب الغش وخيمة على مستقبل الفرد والمجتمع كله - كما سبق وأشرنا- فقد أدّى تفشي ظاهرة الغش إلى مزيد من التّشكيك في المنظومة التربوية والتعليمية أو نظام التعليم بصفة عامة، وفي قيمة الشهادات التي يحصل عليها المتخرجون من مؤسساته المختلفة. فالغش يُعد سلوكًا غير أخلاقي، ينمّ عن نفس غير سوية، يُفترض ألاّ يُؤتمن صاحبها في المستقبل على القيام بأية مُهمة في المجتمع، مهما كان نوعها سياسيةً أو إداريةً أو اجتماعية أو تربوية أو غير ذلك. فالفرد الذي يُمارس الغش، وخاصّة في الثانوية العامة تكون غايته الحصول على معدل نجاح مُرتفع - وبأية وسيلة - للالتحاق بالجامعة أو الحصول على منحة دراسية، وقد تكون غاية همّه ايضًا الحصول على وظيفة بتلك الشهادة " المزورة " التي حصل عليها بالغش، ومثل هذا سوف يُمارس غشّه في كل الأوساط التي سيتعامل معها، بل وقد يُؤثّر على من سيقعون تحت مسؤوليته ابتداءً من الأسرة وحتى المجتمع. وبالتالي يُمكن اعتبار ظاهرة الغش حالة من حالات الفساد المستشري في مؤسسات المجتمع، ومؤشرًا مهمًا للاختلالات القيمية والمعيارية السائد في المجتمع، فهو ممارسة غير قانونية وفعل غير أخلاقي وغير مشروع، كما يُعد شكلاً من أشكال الخيانة أو السرقة التي تتعارض مع القيم الإنسانية عمومًا، وانتهاكًا فظًا لمنظومة المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية. ومن ثم يُعد إفسادًا لعملية ما يُعرف بـ"القياس والتقويم" برمتها، التي تُحقّق أهداف العملية التربوية والتعليمية في نطاق التحصيل الدراسي. لذلك فإن موضوع هذه الدراسة يُعد من المواضيع الشائكة والمُعقّدة، وقد يجد الباحث الذي يتصدّى له الكثير من الإشكاليات والعراقيل والصعوبات التي لا حصر لها، بسبب حساسية الموضوع وتحفُّظ الكثير من الفاعلين في الوسط التعليمي والمجتمع الأكاديمي عن تناوله أو دراسته وبحثه.

وإذا كان ما سبق دوافع علمية لإجراء هذه الدراسة، فإن هناك دوافع ذاتية دفعتنا لإجرائها، وتتمثّل في أننا نستقبل ونصادف سنويًا في الجامعة طلبة جددًا من مُتخرجي الثانوية العامة يلجون إليها، بمستوى تعليمي ضعيف للغاية، ويجد أكثر أعضاء هيئة التدريس صعوبات جمّة في محاولات دفعهم للتحصيل العلمي الجاد. ودمج مثل هؤلاء في التعليم الجامعي الذي يتطلب المثابرة والبحث الدائم. فهم لم يألفوا ذلك، ولا نبالغ إن قلنا إنه من النادر أن تجد من بين هؤلاء من يستطيع الكتابة، بدون هفوات إملائية ولغوية، ناهيك عن كونهم لا يمتلكون أساسيات وأدوات وقواعد البحث العلمي. ويحاولون نقل أخلاقيات العمل البيداغوجي غير السوي، بما في ذلك سلوك الغش الذي تعودوا عليه وألفوه خلال ماضيهم الدراسي إلى الجامعة ويحاولون ممارسته بشتى الطرق والوسائل.

من هنا تحاول الدراسة الحالية تشخيص إشكالية الغش في اختبارات الثانوية العامّة، باعتبارها مؤشرًا من مؤشرات الفساد في مجال أو في منظومة التربية والتعليم، وذلك بالإجابة عن عدة تساؤلات من أهمها: كيف بدأ الغش في الاختبارات المدرسية العامة في المجتمع اليمني؟ وما العوامل والأسباب التي أدت إلى تنامي حالات الغش حتى غدت ظاهرة اجتماعية ملحوظة؟ وما هي الاختلالات والأساليب التي يلجأ إليها التلاميذ، ومن يساعدهم ويشجعهم من أفراد المجتمع، لتمكينهم من ممارسة الغش؟ وما هي علاقة هذه الظاهرة بالظواهر الأخرى المنتشرة في إطار البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع اليمني؟ مثل الفساد الذي يُعد خروجًا عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وتغييبًا للضوابط التي يجب أن تحكم السلوك، ومخالفةً للشروط الموضوعية للعمل في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وغيرها من التساؤلات التي ستتضح خلال تقدمنا في

دراسة وتحليل عناصر هذه الإشكالية؟

الإطار النظري للدراسة:

تعددت الأطر النظرية التي تناولت ظاهرة الغش بالدراسة والتحليل، وتوزّعت ما بين توجهات نظرية تنطلق من مجال علم الاجتماع، وأخرى تنطلق من مجال علم النفس وعلوم التربية. وتجمع تقريبًا أغلب التوجهات على أن ظاهرة الغش تُعد مؤشرًا لنوع من السلوكيات المُنحرفة، التي تخرج عن قيم ومعايير المجتمع. ففي إطار علم الاجتماع تتعدّد الأطر النظرية التي تدرس هذه الظاهرة. وتتوزّع ما بين علم اجتماع التربية، وعلم اجتماع الجريمة، أو ما يُطلق عليه البعض "علم الاجتماع الجنائي". وفي هذا الإطار تُصنّف الأطر النظرية المُختلفة التي تناولت ظاهرة الغش إلى **توجهات تقليدية، وأخرى حديثة ومعاصرة**.[1] ففي إطار التوجهات التقليدية نجد **التّوجه الوظيفي** الذي يُفسِّر ظاهرة الغش في الاختبارات باعتبارها خللاً في نسق التحصيل العلمي، وهذا بدوره قد يؤدي إلى اختلال في نظام التعليم والمجتمع بكامل بناه. ومن ثم فالغش يُعد من الأفعال الإجرامية أو المنحرفة التي قد تقود إلى اختلال في العلاقات والبناء الاجتماعي بشكلٍ عام. وقد يحول دون تحقيق استمرارية واستقرار المجتمع.[2] وفي إطار التوجهات التقليدية أيضًا نجد **التوجه الماركسي** الذي يُفسِّر ظاهرة الغش باعتبارها سلوكًا منحرفًا يرتبط بالفقر وبمجمل الأوضاع التي تخلقها الرأسمالية، وما يرتبط بها من استغلال. كما يرى بعض الماركسيين أن السلوك المنحرف أو الإجرامي، ناتج عن التنظيم والعلاقات الاجتماعية القائمة. كما أن البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن نشوء مختلف سمات الفرد. ففي المجتمعات البدائية التي تعيش على الفطرة حيث يسود نظام شيوع الملكية، لم يكن هناك حاجة إلى السرقة أو العنف أو الغش وغير ذلك من السلوك المنحرف. وعلى العكس من ذلك، يُلاحظ أن المجتمعات التي يعتمد فيها نمط الإنتاج على الملكية الفردية يعم استغلال الفرد للفرد والطبقة للطبقة.[3] ومن ثم يلجأ بعض الأفراد إلى السلوك المنحرف.

أما في إطار **التوجهات الحديثة والمعاصرة**، فنجد محاولات عديدة من أهمها: **نظرية التحليل الاجتماعي** التي ترى أن هناك أهدافًا معينة. بعضها يتعلق بالفرد وبعضها الآخر يتعلق بالمجتمع. وحينما تظهر فجوة أو صراع بين أهداف الفرد وأهداف المجتمع، وخاصةً عندما تُصبح الطرق المشروعة غير كافية عند بعض الأفراد لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، يتم اللجوء إلى الطرق غير المشروعة كوسيلة بديلة لتحقيق الأهداف. فمثلاً في حالة التلميذ الذي يطمح لتحقيق هدف مهم من وجهة نظره، كالحصول على معدل في الاختبار، وكذا الحصول على درجة علمية مع وجود موانع أو ظروف أو عوائق أمام الطرق المشروعة. يُصبح السلوك المنحرف كالغش هو البديل من أجل تحقيق أهدافه.[4] وهناك **نظرية تبرير السلوك** التي تُشير إلى أن الفرد الذي يخرق القانون لمصلحته، يُحاول إقناع الآخرين بأن ما قام به لم يكن خطأه، ويُحاول أن يفلت من شعوره بالذنب المُرتبط بارتكاب الأخطاء. فمثلاً ادعاء التلميذ أو الطالب أنه يغش لأن الكل يفعل ذلك، أو أن الغش هو سمة العصر الحالي، أو أن من لا يغش لا يفهم الحياة، يعد محاولة منه لتبرير سلوكه المنحرف أو الإجرامي وغير المقبول. باعتبار أن ما قام به كان ضروريًا، وأنه هو نفسه ضحية في المجتمع الذي يعيش فيه، وما يسود فيه من ظروف وأوضاع اجتماعية.[5] وتأتي **نظرية المقارنة بالأدنى** لتُشير إلى أن الأفراد يقارنون سلوكياتهم بسلوكيات الأسوأ منهم، لتقليل الشعور بالذنب والوصول إلى حالة من التوازن الداخلي. وفي حالة الغش فإن هؤلاء الأفراد يميلون إلى الاعتقاد بأن ما يقومون به من أفعال كالغش هو أقل مما يقوم به آخرون. بمعنى أنهم بالرغم مما يقومون به من سلوك

مُنحرف، يعتبرون أنفسهم أفضل من غيرهم. أما **نظرية التقليد** الاجتماعي، فتُشير إلى أن التقليد هو أساس تعلُّم السلوك بوجه عام، وأن الإنسان يتعلم إذا قلَّد غيره - وإن كان فعل هذا الغير إجراميًا ومنحرفًا- ولذا فإنه كلما كانت البيئة الاجتماعية مُشجِّعة على السلوك الإجرامي أو المُنحرف، كان ذلك أدعى إلى ميل الفرد نحو مثل هذا السلوك. وهناك **نظرية الثقافة الفرعية**،[6] التي تُركِّز الاهتمام على إبراز مجموعة من العناصر الأساسية لدى ثقافة الفئات أو الشرائح أو الطبقات الدنيا، والتي قد تُشجِّع وتُغذِّي السلوك المنحرف لدى أبنائها. في حين يختلف الأمر لدى بعض الطبقات الوسطى التي تربِّي أبناءها بوحي من الثقافة السائدة لديها على احترام الآخرين وملكياتهم، ومن ثم تقف حائلاً ورادعًا عن اقتراف الجرائم وارتكاب المخالفات[7]. وهناك **النظرية الموقفية** التي برزت كرد فعل على النظريات النفسية والحيوية التي تُرجع أسباب الجنوح أو الغش في الاختبارات إلى عوامل في نفس الفرد، وتُنكر أثر المواقف التي يكون فيها. ويرى أصحابها أن السلوك الجانح كالغش يأتي دائمًا بوصفه استجابة لمواقف معينة، قد تستوجب الجنوح أو تشجعه، وذلك بتوفير الظروف المادية والمعنوية للجنوح. وعلى هذا قد يكون الجنوح ظاهرة عابرة وليس خاصية وثابتة في الفرد. ورغم ما يُوجَّه إلى هذه النظرية من انتقادات، فهي قد تُفسِّر ولو جزئيًا أثر الموقف في خلق السلوك الجانح. ويصدق ذلك على ظاهرة الغش في الاختبارات إذا تهيأت الفرصة لذلك. حيث قد يشترك كثير من التلاميذ أو الطلبة في ممارسة هذا السلوك حتى غير المعتادين عليه.[8] وهذا ما هو سائد في المجتمع اليمني في الوقت الحاضر.

ومهما تعدّدت الأطر أو التوجهات النظرية وتباينت في وجهات النظر حول ظاهرة الغش بوصفها سلوكًا إجراميًا. إلا أن أغلبها- وخاصة المقاربات ذات البعد السوسيولوجي - قد ركزت على أن فعل الغش هو سلوك إجرامي ومُنحرف، ومن ثم يُعد أحد أهم تجليات اللامعيارية أو "Anomie" في المجتمع - إن شئنا الحديث على طريقة عالم الاجتماع المشهور إميل دوركايم ومن سار على دربه- ونظرًا لأهمية هذا المفهوم في تقديم تفسيرات للسلوك المُنحرف كالغش وغيره. فإننا سوف نُركِّز، - وفي عجالة- على استعراض المفهوم، كيف ظهر ووظِّف في علم الاجتماع لفهم سلوك الانحراف، مع الإشارة باقتضاب إلى بعض الإشكاليات المُرتبطة بموضوع دراستنا هذه. مثل إشكالية الفساد التي قد تُؤشِّر لحالات من اللامعيارية، وما يُرافق ذلك من اختلالات قيمية، في الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية. والتي تُمثِّل ظاهرة الغش إحدى أهم تجلياتها.

- حول مفهوم اللامعيارية وسلوك الغش:

يُشير مفهوم اللامعيارية إلى عدة معان منها: انعدام القانون، أو انعدام الثقة أو الشك. وقد يعني حالة من الاضطراب، أو اختلال النظام، أو عدم اليقين، أو الحياة بدون قانون. وعندما يستعمله المُتخصِّصون في علم الاجتماع، فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي، أو في أحد الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها. وتظهر مُؤشرات اللامعيارية عندما يسود المجتمع نقص في الإجماع على المعايير والقيم الاجتماعية المُتعارف عليها، بحيث تفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها، وأيضًا عندما تسود المجتمع علاقات تقوم على الشك، وعدم تصديق الآخرين، وتدني حالة الأمن والأمان فيه. وعندما يصل الأفراد إلى المستوى الذي لا يستطيعون أن يتفقوا بدرجة كافية، في أن يكون سلوك الآخرين مطابقًا للمعايير المشروعة.[9] في هذه الحالة يُمكن الحديث عن انتشار اللامعيارية أو "الأنومي" في المجتمع التي إذا ارتفعت لدرجة كبيرة، فإنها تُنذر بوجود " أزمة

Crisis" تُعبِّر عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد. وتُؤشِّر أيضًا إلى ضعف التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ومن هنا يُمكن القول إن مفهوم اللامعيارية"Anomie" يتمثَّل في ثلاث صور أساسية هي: موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة، وغموض القواعد الخاصّة بالمواقف الاجتماعية وإبهامها، وعدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية، أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.(10)

أما كيف ظهر مفهوم اللامعيارية أو "الأنومي" فيُمكن القول إنه ظهر في وقت مبكر في المجتمعات الرأسمالية. إلا أن استخدامه بالصورة المعروفة في علم الاجتماع، كان على يد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (EDurkheim) الذي استخدمه للإشارة إلى حالة من الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد، وبين الوسائل المُتاحة لإشباع تلك الاحتياجات. وقد وظَّف دوركايم وروج لهذا المفهوم في علم الاجتماع أول مرة في كتابه "حول تقسيم العمل الاجتماعي 1893 Dan la Division de Travail Social"، ليصف به الحالة السائدة في المجتمع نتيجة تقسيم العمل، وتأثير ذلك على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي. حيث يسود المجتمع اضطرابات وتفكُّك. وهذا يعني أن اللامعيارية - من وجهة نظر دوركايم- هي حالة مرضية تقود إلى انعزال الأفراد عن بعضهم البعض، واستغراقهم في أنشطتهم الفائقة التخصُّص. وفي هذه الحالة قد يفتقد الأفراد بسهولة الشعور بأن هناك هدفًا مشتركًا يربطهم بمن يعملون معهم ويعيشون حولهم.(11) كما وظَّفه مرة ثانية في دراسته المشهورة حول "الانتحار 1897 Le suicide"، حيث اعتبر أن انتشار حالات الانتحار يعد مؤشرًا لحالة من اللامعيارية الأخلاقية. نتيجة افتقار المجتمع إلى مجموعة القواعد والمعايير التي تُوضِّح كيف يتصرف الأفراد تجاه بعضهم البعض.

وهنا يُقصد باللامعيارية اللاقانون واللانظام واللاقاعدة وأيضًا اللاأخلاق، والتي تنم جميعها عن اختلال التركيب الذي قد يُؤدِّي إلى افتقار مفهوم السلوك إلى القاعدة والمعيار التي يُمكن بها وبناءً عليها، قياس أو تمييز السلوك السّوي عن السلوك المُنحرف. وعندما تعم اللامعيارية مجتمعًا من المجتمعات ينتاب العلاقات والقيم الاجتماعية الصراع والتناقض، بحيث تُصبح المتطلبات والواجبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية مُتناقضة. وباختصار فإن مفهوم اللامعيارية إنما يعني اختلال التركيب الاجتماعي في المجتمع، والعلاقات الاجتماعية التي تعوزها القيم.(12) ويرى دوركايم، أنه عندما تنتشر حالة اللامعيارية تُصاب القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في المجتمع بالضّعف والوهن، وتفتقد بذلك إلى القاعدة التي تعتمد عليها، بسبب عدم القبول أو عدم جدواها والقناعة بها، وتُؤدّي هذه الظاهرة إلى حدوث قلق وتوتر لدى الفرد، ومن ثم ارتباكه أو عزلته وانعزاله عن المجتمع، وقد يُصبح الفرد الانعزالي معاديًا وغير مكترث ولا اجتماعي.(13) وقد يلجأ إلى السلوك الإجرامي والمنحرف والخروج على كل قيم وأخلاق المجتمع في أغلب تصرفاته.

وقد وسَّع من استخدامات مفهوم اللامعيارية بعد دوركايم، عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون "R.K, "Merton في مقالته المشهورة، البناء الاجتماعي والأنومي،(14) بحيث أصبح بإمكان المفهوم تفسير أنواع كثيرة من أنماط السلوك المُنحرف، بما في ذلك الأمراض النفسية، والإدمان بأنواعه، ومُختلف جرائم الكبار، وجنوح الأحداث، والغش في الاختبارات المدرسية، التي نركز الاهتمام عليها في هذه الدراسة. حيث وضَّح أن الثقافة السائدة، تُحدِّد الأهداف العامة، التي يجب أن يسعى الجميع لتحقيقها. وهي تتضَّمن الطرق التي تعتبرها مقبولة، وتتماشى والمعايير الثقافية، وعلى الجميع الاختيار

من بينها للوصول إلى الأهداف العامة. لكن يُوجد وفى أي مكان وفي كل زمان أفراد يعملون للوصول إلى أهدافهم، بطرق تختلف كثيرًا عن تلك التي حددتها نفس الثقافة. وربما تكون هذه السبل أو الطرق مُنحرفة، وغير معيارية. ويرى أن ذلك يرجع لخاصيات في البناء الاجتماعي للمجتمع بأكمله. وهو بذلك يضع المسؤولية على المجتمع في المقام الأول، وليس على الفرد مُرتكب السلوك المنحرف أو الإجرامي وغير المشروع.

وفي هذا الإطار، يُؤكِّد ميرتون أن أنماط السلوك المُنحرف مثل الغش، تعد استجابة للمواقف الاجتماعية السائدة. حيث يتعرّض الفرد لضغوط اجتماعية، تقوده إلى السلوك المنحرف، ويتعرض لأخرى، تقوده إلى السلوك السّوي، الذي يتطابق والقوانين السائدة. ومن هذه الزاوية جاءت مساهمة ميرتون لتضيف إلى تلك التي بدأها دوركايم. فهو يرى أن الانحراف ينشأ من محاولة الأفراد تحقيق رغباتهم الفطرية، وطموحاتهم عبر وسائل غير مُتوفِّرة. فالسلوك المُنحرف مثل الغش وغيره، ينشأ من عدم قدرة الفرد على تحقيق طموحاته المُتضمنة في البناء الاجتماعي. ومن ثم يبحث الفرد عن أية وسيلة مُمكنة، بما في ذلك الطرق المنحرفة وغير السوية، أو غير المشروعة لتحقيق طموحاته المختلفة.

ولأغراض منهجية وتحليلية فقد قسَّم "ميرتون" الواقع الاجتماعي إلى بناء ثقافي، وبناء اجتماعي. يضم البناء الثقافي مجموعة القيم المعيارية التي تحكم السلوك، والتي تعتبر مألوفة بالنسبة لأفراد المجتمع. أما البناء الاجتماعي فيتألف من مجموعة أنساق، تضم المعايير الرسمية التي تُحدّد وتنظم الأساليب المقبولة للوصول إلى تلك الأهداف.[15] ويرى أن التوازن الفعلي بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي، لا يُمكن تحقيقه إلا إذا عمل جميع أفراد المجتمع على تحقيق رغباتهم، من خلال التقيُّد أو الالتزام بالأهداف الثقافية والوسائل المشروعة. ولذلك فإن اللامعيارية تُعبِّر عن انهيار أو اختلال في البناء الثقافي، الذي يظهر بوجه خاص، عندما يكون هناك تناقض بين المعايير الثقافية، وبين أهداف وقدرات الأفراد التي تتواءم مع هذا البناء الثقافي. فهي حالة اجتماعية، تنتُج عن تأكيد زائد على هدف معين- أيًا كان هذا الهدف- وفي وقت لا تتوافر فيه قنوات شرعية لبلوغه. وبهذا المعنى تنتج اللامعيارية، عن عجز بعض الأفراد عن تحقيق الأهداف التي تُقرها الثقافة بالوسائل المشروعة. ومن هنا يبدو أن مفهوم اللامعيارية مفيد لشرح السلوك المنحرف كالغش في الاختبارات المدرسية. وذلك باعتباره وسيلة لبعض الأفراد لتحقيق أهداف قد يكونون عاجزين عن تحقيقها بالطرق أو الوسائل المشروعة، أو وسيلة للتكيُّف مع الثقافة الفرعية الخاصّة بفئة من فئات المجتمع. وهي ثقافة تُشجّع المُنتمين إليها على احتقار القيم والمعايير الخاصة بالثقافة العامة، لتحل محلها قيم ومعايير مخالفة لثقافة المجتمع وقيمة.

أما عالم الاجتماع ألبرت كوهين، فقد اضاف تطويرًا لمفهوم اللامعيارية، من خلال اهتمامه بجنوح الأحداث، حيث يرى أن الحدث المنتمي إلى أقلية من الأقليات المغبونة أو المحرومة، الذي يصبو إلى تحقيق الغايات والأهداف التي تُحددّها الثقافة السائدة في المجتمع. لا يستطيع تحقيق أي شيء منها بالوسائل التي تُقررها هذه الثقافة، وذلك لعدم حصوله على قسطٍ كافٍ من التعليم، ومن الخبرات اللازمة، ومن التنشئة الاجتماعية، والتأهيل في إطار الأسرة، وفي إطار المحيط الاجتماعي بصفةٍ عامة. ليتمكّن من التنافُس مع الآخرين، الذين يملكون مُقومات التنافس. ولذلك فإن الحل الوحيد - كما يرى كوهين (Cohen) - لأبناء هذه الأقليات الذين يُعانون من الاحباط والحرمان هو اللجوء إلى السلوك المُنحرف.[16] وفي هذا الإطار نجد، كلوارد وأوهلين (Cloward and Ohlin,).[17] اللذين

ذهبا إلى أن البيئة الاجتماعية، هي التي تُؤثّر في طبيعة الاستجابة للسلوك المنحرف كالغش وغيره، بغض النظر عن الدافع أو الوضع الاجتماعي، أو العمر أو الجنس، أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وأن إعاقة الوصول إلى السبل المعيارية لتحقيق الأهداف تدفع بالأفراد نحو السلوك المنحرف. وهناك باحثون آخرون حاولوا من خلال أبحاثهم دحض فرضية ارتباط السلوك المنحرف ومنه الغش في الاختبارات بالطبقة الاجتماعية. مثل أبحاث "بورترفيلد" الذي وجد أن الطبقة الاجتماعية، ليست عاملاً فارقًا في دراسة السلوك المنحرف. وكذلك الشأن بالنسبة إلى أبحاث كل من "مورفي" وزملائه حيث لم يجدوا علاقة ذات دلالة لارتباط الطبقة الاجتماعية بالسلوك المنحرف أو اللجوء إليه. ولكنهم رغم ذلك يرون أنه من المتوقّع قلة اهتمام أفراد الطبقات الدنيا بالتحصيل المدرسي أو العلمي، وأنهم أكثر لجوءًا إلى سلوك الغش في الاختبارات المدرسية وتجاوزًا عنه.(18)

وهناك الكثير من الدراسات أو الأطر النظرية التي لم نتمكّن من استعراضها. وقد اكتفينا بالإشارة إلى أهم النقاط المُتعلقة بمفهوم اللامعيارية استعرضناه باختصار وذلك للتّمهيد لدراسة ظاهرة الغش في الاختبارات الدراسية في المجتمع اليمني. وقبل ذلك نتساءل هل هناك جهود بحثية فردية أو مؤسساتية اهتمت بدراسة الظاهرة وبيان آثارها السلبية على الفرد والمجتمع؟ هذا ما سوف نُركّز عليه الاهتمام في الفقرات التالية من هذه المحاولة البحثية.

الدراسات السابقة:

يبدو مفيدًا الإشارة هنا إلى أن البحث حول ظاهرة الغش، قد بدأ منذ عشرينيات القرن العشرين في بعض المجتمعات الرأسمالية. وقد ركّزت البحوث في البداية، على قياس فعل الغش، وكيفية الوصول إلى معرفة هل غش الطالب أم لم يغش؟ وكذا محاولة الوصول إلى الطرق المُناسبة لمعالجة الظاهرة Caruford. تلتها أبحاث ركّزت على العوامل الديمغرافية والشخصية التي تُهيئ التلميذ أو الطالب للقيام بفعل الغش Chambers. وأخرى اهتمت بمعرفة آراء طلبة الجامعات حول الغش Stephen Corey ثم بدأت مرحلة من البحوث الإمبيريقية، وهي الأكثر حداثة في تناول ظاهرة الغش بالدراسة والتحليل. منها ما قام به Wilder في محاولته تفسير سلوك الغش في ضوء ما يُعرف بـ" إجهاد الدور Role Strain"، إذ يرى أن الطلبة يخضعون لأنواع مختلفة من الضغوطات وبخاصّة من قبل أولياء أمورهم، من أجل التفّوق الدراسي. إضافة إلى أسباب أخرى تجعلهم يلجؤون إلى سلوك الغش للتّخفيف من إجهاد الدور. وفي هذا الإطار توصّل ويلدر Wilder إلى أن أغلب هؤلاء الطلبة ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الوسطى والعليا. ويستدرك بالإشارة إلى أن هذا لا يعني أن أفراد هذه الطبقات، هم الأكثر لجوءًا إلى سلوك الغش. بل هم من يعانون من الضغوطات ومما يُسميه بإجهاد الدور. و أن معدلات الغش في صفوف الطبقات الدنيا والمحرومة، هي أكثر من تلك التي لدى المنتمين للطبقات الوسطى والعليا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أغلب تلك البحوث والدراسات قد توصّلت إلى نتيجة عامة مفادها أن التلاميذ أو الطلبة عمومًا يعدون الغش سلوكًا منحرفًا وإجراميًا.(19)

من هنا بدأ التركيز على دراسة سلوك الغش باعتباره سلوكًا منحرفًا أو إجراميًا، ودراسة علاقته بالطبقة الاجتماعية. وتوصّل البعض إلى أن عوامل مثل البطالة والتزاحم السكاني والإسكان المُتدهور والمُفتقر لأدنى الخدمات وانعدام وسائل التّرفيه، وانخفاض مستوى التعليم وغيرها من العوامل، كلها تُشكّل أسبابًا قد تدفع إلى السلوك المنحرف بما في ذلك سلوك الغش في الاختبارات.(20) ومن ثم فمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث، ترى أن الأوساط الاجتماعية المتخلفة أو

المحرومة، تُعد الموطن الأساسي للسلوك المُنحرف أيًا كان نوعه. وظلّت فكرة أو فرضية ارتباط السلوك المنحرف، بما في ذلك سلوك الغش بالطبقة الاجتماعية، التي ينتمي إليها الفرد، هي الفكرة السائدة في مُعظم التفسيرات السوسيولوجية للسلوك المنحرف. وجاء مفهوم اللامعيارية مع دوركايم ومن بعده من علماء الاجتماع لتُؤكّد هذا الارتباط. وقد سبق وأشرنا إلى هذا المفهوم بشيء من الاقتضاب، خلال التأطير النظري لهذه الدراسة. وما يهمنا هنا، هو الإشارة إلى طبيعة الدراسات السابقة التي اهتمت بإثارة إشكالية الغش. وأيضًا التمهيد للتعرف على طبيعة الاهتمام الذي أولاه الباحثون لدراسة هذه الظاهرة باعتبارها سلوكًا منحرفًا في المجتمع اليمني. وباعتبارها ظاهرة مرضية ومنحرفة، واشكالية تُؤشّر لفساد انتشر في كثير من مؤسسات المجتمع، وتُؤشّر أيضًا لاختلالات قيمية وأخلاقية بالأساس أصابت المنظومة التربوية أو التعليمية. وسوف تؤثر على مجمل البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني.

وإذا كان الاهتمام بدراسة ظاهرة الغش في المجتمعات الغربية قد راكم الكثير من الأبحاث أو الدراسات لتشخيص الظاهرة وبيان مخاطرها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وخاصّة من وجهة النظر السوسيولوجية. فإننا في المقابل، نجد أن الاهتمام بدراستها، لم يكن بنفس الاهتمام والحجم في المجتمعات العربية. رغم انتشار الظاهرة بشكلٍ لافت. وإن وُجدت بعض المحاولات البحثية، فهي من وجهة النظر النفسية أو من تأطير معرفي في علوم التربية. حيث حاول أصحابها تشخيص الظاهرة ومحاولة البحث في مُسبباتها، وخطورتها على أنظمة التعليم.[21] ونادرًا ما تمّ التناول من وجهة نظر سوسيولوجية، بحيث يتم ربط الظاهرة بالمحيط الاجتماعي الذي يُفرزها. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما قام به الباحث مصطفى التّير منذ وقت مبكر من أبحاث ودراسات نبَّه من خلالها إلى خطورة ظاهرة الغش على نظام التعليم وعلى الفرد والمجتمع. وقد اعتمدنا على مثل هذه الكتابات، وتمّت الاستفادة منها بشكلٍ واضح، في الحصول على مراجع ذات منطلقات سوسيولوجية مُهمة، ساعدت في التأطير النظري والمنهجي لهذه الدراسة. والسؤال الذي يُطرح هنا هل هناك دراسات وأبحاث انطلقت من وجهة نظر سوسيولوجية لدراسة ظاهرة أو إشكالية الغش في المجتمع اليمني؟. وما حجم الاهتمام بدراسة الظاهرة؟ وهل أُعطيت المساحة الكافية ضمن الدراسات والبحوث العلمية من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، وخاصة مع انتشار سلوك الغش بشكل لم يسبق له مثيل في أي وقت سابق؟.

في هذا الإطار، سبق أن أشرنا إلى أن الشكوى قد تزايدت في الآونة الأخيرة حول انتشار سلوك الغش، وبالتّحديد حول تنامي حالات متنوعة من الغش الفردي والجماعي والمُنظّم - إن جاز القول- في الاختبارات العامة، وبخاصّة اختبارات الثانوية العامة. مصحوبًا بحالات شغب وعنف من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم، وأصحاب النفوذ في المجتمع وغيرهم، كما سنرى لاحقًا في هذه الدراسة. لدرجة يمكننا القول معها إن الغش يُؤشّر أو يُعد أحد تجليات ظواهر الاختلال القيمي الذي أصاب بُنى المجتمع وهياكله المُختلفة، بما في ذلك ظاهرة الفساد المستشري في المجتمع اليمني، الذي يمكن القول إنها انتشرت في كل قطاعات المجتمع، التي أثرت ولا تزال على مختلف بنى المجتمع، بدءًا بانعدام الأمن وما يتبعه من شلل في عملية البناء والتنمية بمفهومها الشامل. وما يتبع ذلك من عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار البنى التحتية اللازمة لنمو المجتمع وتطوره.

وهنا تجدر الإشارة إلى أننا قد تمكّنا من الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة الغش في

الاختبارات، وأن أغلبها كانت ذات توجُّه نفسي وتربوي. أما الأبحاث والدراسات ذات المنطلقات السوسيولوجية، فقد كانت عبارة عن جهود فردية، وبعضها تمَّت ضمن مشاريع لأبحاث تخرُّج لبعض طلبة الجامعة، وبخاصّة طلبة علم الاجتماع، الذين حاول أصحابها التّعرف على عوامل ظاهرة الغش، وبعض أساليبه. ولكن رغم جهود كل هؤلاء، إلا أنها تظل دراسات وأبحاثًا محدودة من حيث التأطير النظري والمنهجي، وكذا من حيث طبيعة النتائج التي توصّلت إليها، وذلك بالنظر إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها أغلب فئات وشرائح المجتمع اليمني، وخاصّة الباحثين وطلبة الجامعات، الذين يواصلون دراساتهم في ظلها. من هذه الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها الآتية:

1. **دراسة أحمد سيف حيدر: "ظاهرة الغش في الاختبارات في جامعة ذمار"**[22] هدفت إلى التّعرف على ظاهرة الغش في الاختبارات، وأسباب انتشارها لدى طلبة الجامعة من خلال عينة من طلبة كلية التربية بجامعة ذمار ممن تم ضبطهم مُتلبِّسين بحالات غش في مختلف المستويات والمقررات الدراسية. وخلصت بعد تحليل النتائج إلى أن مشكلات وصعوبات عدة تواجِّه الطلبة وتدفعهم نحو سلوك الغش تتوزّع بين مشكلات في المجال الدراسي، ومشكلات في المجال الاقتصادي، ومشكلات في مجال الإرشاد النفسي، ومشكلات في مجال الاختبارات، ومشكلات في المجال الاجتماعي. وعلى ضوئها بنى الباحث برنامجًا إرشاديًا للمساعدة في الحد من هذه الظاهرة.

2. **دراسة مركز التدريب والتنمية الأكاديمية: الاختلالات في الاختبارات المدرسية العامة.**[23] وهي دراسة أجراها فريق من الباحثين من مُختلف التخصصات العلمية بجامعة تعز. هدفت إلى محاولة الوقوف على طبيعة السياسات ونظام الاختبارات وآلياتها، وتقييم مدى سلامة الإجراءات التنفيذية لإجرائها والإشراف عليها، ومدى الدّقة في التصحيح والتقدير لإسناد درجات النجاح فيها. وأخيرًا توضيح الاختلالات التي تصاحب اختبارات الشهادة الثانوية. وقد خلصت إلى عدة نتائج عامة. منها أن أسباب الاختلالات في الاختبارات متأتِّية من: قلة المكافآت التي تُصرف للقائمين بعملية الإشراف على سير الاختبارات، وضعف مستوى أدائهم في المراكز الاختبارية وقلة عددهم. ووجود هذه المراكز في مناطق الضوضاء والصَّخب. وفي مناطق لا تراعي توفُّر وسائل نقل مُنظمة إليها، ومعاناتها من قلة الخدمات اللازمة لسير الاختبارات. وضعف الضّبط الأمني في مثل هذه المراكز، وتدخُّل البعض من أصحاب الوجاهة المجتمعية في سير الاختبارات بعدة طرق بما فيها إقامة الولائم للمُشرفين والمراقبين لسير الاختبارات ودفع الرشاوى المختلفة لهم والضّغط عليهم بشتى الوسائل لإتاحة الفرص لأبنائهم للغش.

الجدير ذكره أن هذه الدراسة كانت قد عُنونت في البداية بـ" ظاهرة الغش في الاختبارات بين التلاميذ والطلبة: دراسة ميدانية للدوافع والأسباب والمعالجات" ولكن هذا العنوان لم يتم الموافقة عليه خاصّة من قبل السلطة وجهات الإشراف التربوية، وكذا الجهات الداعمة للبحث بما فيها القطاع الخاص، وذلك بحجَّة أن مثل هذا العنوان فيه تشويه واعتراف صريح بوجود ظاهرة الغش. وهذا غير مرغوب فيه والاعتراف به بوصفه واقعًا معاشًا. لذا وبعد نقاشات استمرت مدة طويلة نسبيًا، وبعد مفاوضات من قبل الفريق البحثي والجهات الرسمية والداعمة، تمَّ الاتفاق على أن يكون العنوان "الاختلالات في الاختبارات المدرسية العامة" ونعتبر هذا مؤشرًا مهمًا لتغاضي السلطة وجهات الإشراف في وزارة التربية والتعليم وغيرها عن التعاطي المسؤول مع إشكالية الغش، كما يُعد مؤشرًا على تعمُّد الجميع في عدم إثارة مثل هذه

الإشكاليات ودراستها بمنهجية علمية وموضوعية لتشخيص أسبابها وتأثيراتها السلبية على نظام التعليم، وعلى الفرد والمجتمع على حد سواء.

3. دراسة عمر سالم الحامدي: "ظاهرة الغش وضعف الضبط الاجتماعي: دراسة استكشافية لطلبة جامعة عدن".[24] وهي دراسة سوسيولوجية. هدفت إلى تسليط الضوء على ظاهرة الغش، والكشف عن العلاقة بينها، ومسألة الضّبط الاجتماعي في المجتمع. ومعرفة اتجاهات الأساتذة والطلبة نحو هذه الظاهرة. وخلُصت إلى أن نسبة الغش عالية نسبيًا في أوساط طلبة الجامعة. نتيجة لعدم الاكتراث بمسألة التحصيل العلمي الجاد، وضعف مستواه لدى مثل هؤلاء الطلبة. ونتيجة لتهاون المراقبين أثناء الاختبارات في ضبط الغشاشين بمحاضر رسمية. كما خلصت الدراسة إلى أن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأسر مثل هؤلاء الطلبة، تلعب دورًا في لجوء الطلبة إلى سلوك الغش. كما خلصت إلى أن آثار الغش وخيمة على الفرد والمجتمع. وأنه لا بد من القيام بنوع من التوعية في مختلف الأوساط الاجتماعية بخطورة هذه الآثار، حتى يتم الحد من تنامي وانتشار هذه الظاهرة. لأن الطلبة الذين تعودوا على سلوك الغش تصبح لديهم قابلية لارتكاب كل المخالفات والخروج على قواعد وضوابط الضبط الاجتماعي في المجتمع.

4. دراسة هند غالب: "الغش وضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع اليمني مقاربة سوسيولوجية" [25] هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة الغش في الاختبارات في أوساط طلبة جامعة تعز، والكشف عن العلاقة بين ظاهرة الغش في الاختبارات وضعف الضّبط الاجتماعي في الجامعة. وكذا التّعرف على الأسباب والعوامل التي تدفع الطالب الجامعي للغش في الاختبارات وأساليبه. ومعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين تطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بالغش في الاختبارات وانتشار هذه الظاهرة. وقد خلصت إلى عدة نتائج تبين من خلالها أن ظاهرة الغش يُفرزها الواقع الاجتماعي عامة. والأسري والتربوي بصفة خاصة. كما أوضحت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الضبط الاجتماعي والغش في الاختبارات في المجتمع.

من خلال استعراض هذه الدراسات التي أجريت حول ظاهرة الغش في المجتمع اليمني، يتّضح أن تلك الدراسات ركزّت على جوانب معينة، حسب توجهات الباحثين وتخصصاتهم العلمية، وأغلبها ركزّت الاهتمام على جوانب نفسية وتربوية، عند دراسة وإثارة هذه الإشكالية. - كما سبق وأُشير - باستثناء دراسة الباحث عمر سالم الحامدي التي تمّت على طلبة جامعة عدن. ودراسة هند غالب التي أجريت كبحث تخرُّج على طلبة كلية الآداب بجامعة تعز. فدراسة الحامدي هي دراسة كمية، يمكن القول إنها ركزت على بعض الجوانب السوسيولوجية، بحيث حاول الباحث من خلالها إثارة الاهتمام والوعي بخطورة سلوك الغش على الفرد والمجتمع. ولكنها - رغم ذلك - تبقى محدودة من حيث التأطير النظري السوسيولوجي، إذ اكتفى الباحث باستعراض لعدد محدود للغاية من الدراسات السابقة، التي أجريت في مجتمعات عربية، وبشكلٍ مقتضب. ولم تحظ بتأطير نظري كما هو مطلوب في منهجيات البحث السوسيولوجي. وكذلك الشأن بالنسبة إلى دراسة هند غالب التي كانت عبارة عن بحث للتخرج في علم الاجتماع، التي رغم جدية منهجيتها وتأطيرها النظري الجيد والمقبول، تبقى محدودة أيضًا معرفيًا ومنهجيًا، نتيجة لظروف طلبة الجامعة المادية وغير المادية التي يواصلون دراستهم في ظلها. وكذا الظروف التي تُحيط بهم كالافتقار إلى الأجواء الأكاديمية، ومدى توفُّر المراجع العلمية والتجهيزات المطلوبة في مكتبات الجامعة، وسهولة

الحصول على البيانات من الميدان، وخاصة في ظل عدم إلمام كثير من أفراد المجتمع بطبيعة البحوث العلمية وفائدتها، وإذا ما أضفنا الى ذلك محدودية الوقت الذي يعد الطالب خلاله بحث التخرج، والإجراءات المؤسساتية العلمية التي تفرضها جهات الإشراف الأكاديمية، نجد أن الطالب يكون أمام عدد من المشكلات والمعوقات التي تعوقه عن إنجاز بحثه في ظروف مشجعة، وبشكل منهجي مقبول.

هذا وتتّفق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة، على أن ظاهرة الغش اصبحت تشكل خطرًا على الفرد والمجتمع، وزيادة على ذلك سنحاول الذهاب في هذه الدراسة إلى أبعد من ذلك، حيث سنحاول وبتوخي منهجية كيفية، توضيح أن ظاهرة الغش لم تكن معروفة لدى السواد الأعظم من الطلبة وأفراد المجتمع، بهذا الشكل المتنامي والمخيف الذي وصلت إليه في الآونة الأخيرة. وبخاصّة مع بروز وتنامي العديد من القيم السلبية في المجتمع، بُعيد تحقيق الوحدة اليمنية في 1990م وبعد أحداث ما يعرف بـ"بثورة أو انتفاضة فبراير 2011"، مثل الفساد الإداري والأخلاقي، وتنوُّع صوره، والتدهور القيمي فى المجتمع، وبروز قيم الانحراف، كالرغبة فى الكسب السريع، والإحباط المستمر لدى الشباب، وارتفاع حدة المشاكل المادية أو الاقتصادية عامة، وزيادة معدلات جرائم الرشوة والواسطة والمحسوبية والنصب والاحتيال والتزوير والسرقة والقتل والحروب الطاحنة، وانتشار ثقافة العنف والتطرف، وسيادة روح الفردية وضعف الولاء للوطن، وسيطرة القيم المادية على شتى جوانب الحياة فى المجتمع اليمني، وصراع القيم الفردية والمجتمعية، . وغيرها من الاختلالات القيمية والإشكاليات المجتمعية، التي يُمكن القول إن ظاهرة الفساد التي سنُركّز عليها، هي الأكثرها تأثيرًا على انتشار كل ما سبق، وأنها ساعدت على انتشار ظاهرة الغش بشكلٍ غير مسبوق في حياة المجتمع اليمني.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

يبدو مفيدًا الإشارة، الى أن القيام بأي محاولة بحثية على ظاهرة الغش، أو أية اختلالات تخص نظام التعليم في المجتمع اليمني، تُعد من المغامرات البحثية، ونجاحها يُعد من التحديات الكبرى. إذ سيُفاجأ الباحث بكمٍ هائل من العراقيل والصعوبات الإدارية ذات الطبيعة المؤسساتية، في الحصول على البيانات المطلوبة لمساعدته على إجراء بحث أو دراسة حول الظاهرة. فالغش أصبح ظاهرة عادية وطبيعية، في ذهن الكثير من الطلبة وأولياء أمورهم من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وحقًا مكتسبًا للتلاميذ، وكذا لدى الكثير من المسؤولين والعاملين في الجهات المسؤولة على قطاع التربية والتعليم. ومن ثم نجد أن جهات الإشراف والسطلة عمومًا، يعدون تناول مثل من الظواهر أو الموضوعات من قبيل "الممنوعات"، وتناولها بالدراسة والتحليل قد يتسبّب في عدة إشكاليات. وتتعمّد هذه الجهات الرسمية السكوت عنها في الخطاب الرسمي لها، وخاصّة في السنوات الأخيرة التي أعقبت الحركات الشعبية وما تبعها من أحداث في فبراير 2011م وما بعدها. لذلك لجأنا إلى منهجية كيفية لاتصاف معلومات موضوع الدراسة بالحساسية من قبل بعض الأطراف، وفي الخطاب الرسمي. ولعلمنا المُتأكّد على أن طلب معلومات كميّة حول ظاهرة الغش لن يتم الحصول عليها بسهولة وبالشكل المطلوب. فالكل تلاميذ وطلبة وأطر تدريسية أو تعليمية وإدارية لا يرغبون في الاعتراف بسيادة ظاهرة الغش في نظام التعليم وفي المجتمع. وعلى سبيل المثال فقد حاولنا الحصول على عينة من تقارير الغش الرسمية التي تُصدرها اللجنة الإشرافية العليا مع نهاية اختبارات الثانوية، ولم نتمكن من ذلك إلا بعد أكثر من سنتين من المطالبة الرسمية وغير الرسمية.

وتعتمد المنهجية التي توخيناها على سحب عينات هادفة - كما يقول جيدنز -[26] سواء كانت أفرادًا أو وثائق أو تقارير أو غير ذلك. وهي هنا مجموعة من التقارير الرسمية الصادرة من المراقبين والملاحظين لعملية سير اختبارات الثانوية العامة، إضافة إلى تقرير اللجنة الإشرافية العليا. وترتكز هذه المنهجية أساسًا إلى استنباط ما ضمّنه أصحاب تلك التقارير من أحكام وتوجهات وإدراكات تجاه موضوع الغش في الاختبارات، ومن ثمَّ القيام بتحليلها باستخدام الأساليب السوسيولوجية، وفهمها في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام.

وفي هذا الإطار، فقد عمدنا إلى أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى، الظاهر والصريح لتلك الوثائق أو التقارير الدورية اليومية والنهائية التي تُصدرها جهات الإشراف على سير ومراقبة اختبارات الثانوية العامة. ومحاولة تصنيف بيانات مضمون هذه التقارير وتبويبها ووصفها وصفًا موضوعيًا ومنتظمًا. ليتم بعد ذلك تفسير الظاهرة قيد الدراسة. ومن ثم فهذه التقارير ستكون وحدة من وحدات الدراسة هنا. ويُمكن القول إن هذه التقارير تتّصف بكونها بمثابة شواهد، ومضمونها يحتوي على بيانات تدّل على معاني وعلاقات اجتماعية. كما أن تحليل المضمون يُعد أيضاً اتصالاً غير مباشر بالأفراد من خلال الاكتفاء بالرجوع إلى الوثائق والسجلات والمقابلات. ويتّسم بسهولة تطبيق البحث بصورة مطابقة لما تمّ من قبل حيث إن أسلوبها واضح. كما يتيح سهولة الدراسة التتبّعية للظاهرة المدروسة ورصد التغير عبر الزمن.

ورغم معرفتنا أن بعضها لا تُقدم تسجيلاً وافيًا لحجم وانتشار ظاهرة الغش في المجتمع اليمني كما أصبحت عليه في هذه الأيام، نظرًا لصعوبة الاطلاع على بعض هذه الوثائق أو التقارير لسريتها المبالغ فيها في بعض الأحيان، ونظرًا للظروف والوضعيات التي يكتب بعض الملاحظين أو المشرفين في ظلها تقاريرهم. فمثل هؤلاء تحد الاعتبارات المُتعلقة بالخصوصية والسّرية الشخصية، وكذا السّرية الرسمية، إضافة إلى الاعتبارات الحزبية والسياسية في بعض الأحيان، والخوف من العقاب والعنف الذي قد يصادفهم، من إمكانية كتابة تقاريرهم بطرق موضوعية، وذلك بحسب ما يحدث على أرض الواقع المعاش. لذلك تأتي بعض هذه التقارير غير مُعبِّرة عن الواقع الذي تبدو عليه ظاهرة الغش في المجتمع.

ورغم كل ذلك، فقد تمكّنا من الحصول على التقرير العام للجنة العليا المشرفة على اختبارات الثانوية العامة للعام الدراسي 2013- 2014. وبعض من تقارير المُشرفين الميدانيين على هذه الاختبارات. وهذه التقارير تتعلّق برصد سير عملية الاختبارات في الوسطين الحضري والريفي، وما يصاحبها من اختلالات وغش. وقد حصلنا عليها بطرقٍ متعددة مُستغلين مسألة العلاقات الشخصية ببعض زملاء العمل السابق في وزارتي التربية والتعليم العالي. مُحاولين من خلال هذه التقارير البحث عمّا يُعرف في أدبيات تحليل المضمون بـ" بُعد المعنى" باعتباره الاعتبار الأهم في هذه التقارير، والذي يظهر على مستويين: الأول يتعلق بالمستوى الحرفي للتقرير. أما المستوى الثاني، فيتعلق بالمعنى التفسيري أو التأويلي الذي ساعدنا فيه البعض ممن قابلناهم من مُشرفين ومُلاحظين. وهو الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال. إذ من خلال هذه العملية البحثية يمكن الوصول إلى السياق الاجتماعي العام للإشكالية المدروسة.[27] وهذا الأسلوب لتحليل المقابلات والمضمون للتقارير وغيرها من الوثائق، هو من أكثر أساليب منهجيات البحث السوسيولوجي الكيفي شيوعًا وانتشارًا. وهو أن يستخدم الباحث هذه التقارير بوصفها إحدى المصادر الأساسية لجمع البيانات. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويعتبر أن تحليل المضمون هو نقطة بدء لفهم العمليات

الاجتماعية، ولتوليد النظريات المتعلقة بالحياة المعيشية، وأنه يُقدم للباحث خيارات كثيرة، ويقوم بإثراء المعرفة بكثير من الأمور بما في ذلك الاختلافات القائمة على أساس النوع الاجتماعي.[28]. ولا يقف الباحث عند هذا الحد، بل يُفترض أن يقوم بإجراء بعض المقابلات غير المقننة Structure -Un وشبه المقننة Semi-Structured والمُتعمِّقة Conversation with a purpose التي تكون أكثر مرونة وانفتاحًا، وتعتمد بشكلٍ كبير على الشخص الذي يُجريها، وعلى الجهد التضافري بين الباحث والمبحوث. ويعتمد في ذلك على فقرات مُغلقة وأخرى مفتوحة ومتدرجة. وعلى أن تكون أسئلتها ذات علاقة مُباشرة بإشكالية الدراسة، وأن تُراعي مسائل أخلاقيات البحث العلمي المعروفة.

نتائج تحليل مضمون تقارير سير الاختبارات:

قبل عرض نتائج مضمون تقارير سير اختبارات الثانوية وتحليلها، سوف نحاول التّعرف على تاريخية ظاهرة الغش في المجتمع اليمني، كيف ظهرت وكيف تطورت؟، مُعتمدين في ذلك على ملاحظاتنا ورصدنا لظاهرة الغش وما يُرصد حولها منذ سنوات، ومساعدة بعض المشرفين. ومن ثمّ وصف نماذج هذه التقارير، وتحليل محتواها مركزين في ذلك على ما له دلالة في الجانب السوسيولوجي.

- **تاريخية ظاهرة الغش:** يُمكن القول بشيء من التبسيط أن ظاهرة الغش قد مرّت بعدة مراحل، نُوجزها في الآتي:

1. **مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية:**

تمثّلت الظاهرة في هذه المرحلة في حالات مُتفرقة ومعزولة من الغش الفردي بالأساس، وكان من يلجأ إلى سلوك الغش يُواجه بعقوبات زجرية، ويُنظر إليه مجتمعيًا نظرة ازدراء. ويمكن أن نُطلق عليها مرحلة غش الحاجة أو الضرورة، حيث كان يضطر بعض التلاميذ إلى سلوك الغش كوسيلة للتعويض عن النقص الفادح أو الحرمان من الخدمات التعليمية في بعض المناطق، وخاصة الريفية والنائية التي تقع على أطراف البلاد وتخومها. التي تطور بها سلوك الغش حتى أصبحت فيما بعد مراكز معروفة للغش يسعى الكثير من أولياء الأمور إلى تسجيل أبنائهم لأداء اختبارات الشهادات العامة (الأساسية والثانوية) بمثل هذه المراكز.

وهذا الحرمان يتمثّل في النقص الملحوظ في عدد المدارس والفصول الدراسية والأطر التدريسية والكتب المدرسية والتجهيزات المختلفة وغيرها. كما يُمكن أن نُعيد أسباب لجوء بعض التلاميذ إلى الغش في هذه المرحلة - بالإضافة إلى ما ذكر آنفًا- إلى ظروف نشأة نظام التعليم، وازدواجية مؤسساته، والصراع الذي ميَّز العمل في المجال التعليمي في هذه المرحلة. فعلى مستوى النشأة، فالكل يعلم أن نشأته قد غلب عليها طابع الارتباك والعشوائية، وأنه نشأ معتمدًا على الاقتباس من تجارب مجتمعات عربية، دونما مراجعة أو تساؤل عن مدى ملاءمتها لطبيعة واحتياجات المجتمع اليمني. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فقد اتّسم نظام التعليم بالتناقض في المنطلقات والأهداف. حيث انطلق نظام التعليم في الشمال من فلسفة تعتبر الإسلام الحنيف الخلفية الفكرية الأساسية للسياسة التعليمية، إضافة إلى خلفيات فكرية قومية. أما في الجنوب فقد انطلق من فلسفة تعتمد على مبادئ الاشتراكية العلمية باعتبارها الخلفية الأساسية للسياسة التعليمية. وفي بداية حقبة الثمانينيات تمّ إنشاء نظام تعليم آخر في الشمال بدعم إقليمي ودولي، عُرف بالمعاهد العلمية، هدف إلى نشر تعليم ديني، واعتبرت نشأته ردة فعل لانتشار التعليم الاشتراكي في الجنوب، ولُمحاربة المد الشيوعي "الكافر". كما كان يُطرح في أدبيات جهات الإشراف على هذا النوع من التعليم. ومن ثم يُمكن القول إن نظام التعليم قد نشأ في ظل مرجعيات متناقضة، واتّسم بازدواجية مؤسساته

وهياكله الإدارية التي أثرت على نظام التعليم ولا تزال إلى حد كتابة هذه السطور. من حيث انتشار مؤسساته بشكل غير متكافئ وغير عادل بين الريف والحضر، ومن حيث تجهيزاتها. ومن ثم فقد تميّز بعدم تكافؤ الفرص على كل المستويات. إضافة إلى أن جُل القوى الاجتماعية في المؤسسات التعليمية في تلك الحقبة كانت تتسابق من أجل التأطير السياسي أو الحزبي أو الأيديولوجي من خلال المؤسسات المدرسية أو التعليمية، وذلك في مجتمع يتألف من قوى تقليدية وأخرى ذات توجهات تحديثية. مُتناسية كل إشكاليات نظام التعليم بما في ذلك وأخطرها على الإطلاق إشكالية الغش التي انتشرت بشكل مُلفت.

2. مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية:

ويُمكن أن نطلق عليها مرحلة التّأسيس لعملية الغش شبه المنظم، وخلالها ازدادت وانتشرت حالات الغش بشكلٍ ملحوظ. أما أسبابها، فيُمكن إرجاعها إلى طبيعة هذه المرحلة، وما ميّزها من أحداث. حيث ظهرت فسيفساء من الأحزاب السياسية المتباينة والمتناقضة والمتصارعة من أجل السيطرة على كل مؤسسات الدولة، وفي مُقدمتها المؤسسات التعليمية. وخلالها أيضًا حاولت السلطة دمج نظامي التعليم السائدين في الشطرين قبل الوحدة - بالإضافة إلى المعاهد العلمية- في نظام تعليمي مُوحّد. ومعروف أن هذه الأنظمة التعليمية كانت متناقضة تمامًا، في الفلسفات والتوجهات، وكذلك في الأهداف، نتيجة مراهنة مختلف القوى الاجتماعية مُمثّلة في الأحزاب السياسية، على مؤسسات التعليم في إعادة إنتاج نفسها. لذلك فقد واجهت هذه العملية الكثير من الصعوبات والعراقيل، بسبب صراع مختلف القوى السياسية من أجل إحكام السيطرة على المؤسسات التعليمية وبشكلٍ فوضوي. الأمر الذي جعل البلاد تدخل في حرب طاحنة في عام 1994. وفي هذه المرحلة برزت عوامل أخرى أثرت على نظام التعليم تأثيرًا سلبيًا. منها على سبيل المثال ما عرف بـ" برامج التثبيت أو التصحيح أو التكييف الهيكلي، أو الإصلاحات السعرية". التي لجأت إليها الدولة في سياق عام ارتبط بمختلف التحولات على المستوى الدولي خلال العقد الأخير من تسعينيات القرن المنصرم. وذلك لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج الذي آلت إليه حياة كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، وبخاصّة بعد محاولة دمج النظامين الاقتصاديين المتناقضين جملةً وتفصيلاً في شطري اليمن، وتمّ ذلك في ظل وضع اقتصادي تميّز بضعف النمو بشكل عام، حيث لعب معدل النمو السكاني فيه دورًا سلبيًا (3.7%) وهو من أعلى المعدلات في العالم، إضافة إلى عوامل أخرى لا يتسع المجال لتعدادها. وهذه الإصلاحات لم تُعر اهتمامًا يُذكر بالجوانب الاجتماعية أو الإنسانية، لذلك كانت لها العديد من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي، نتج عنها بروز مشكلات بنيوية حادة. فهي لم تتمكّن من وقف التدهور المُستمر في مؤشرات الفقر أو على الأقل الحد منه، وضعف الأداء الاقتصادي للدولة، فقد ظهر عجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، إضافة إلى تضخم مالي متنام، ومن ثم فشل في استراتيجيات التنمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتدت هذه الآثار لتشمل الجوانب الاجتماعية، فانعكست تلك الآثار الاقتصادية على العديد من القطاعات بشكلٍ غير مرغوب فيه، ومنها بل وأهمها قطاع التعليم. حيث ارتفعت نسب الأمية بمختلف أشكالها- التي لا تزال تنتشر في صفوف المجتمع اليمني- وبمعدلات مرتفعة نسبيًا. وعدم تمكُّن نظام التعليم من التوسع في إنشاء مدارس جديدة تلبِّي الطلب الاجتماعي الشعبي على التعليم، ومن ثم فلم تتمكّن من تعميم التعليم ليشمل كل طالبيه من أفراد المجتمع. حيث تدنت نسب التمدرس أو الالتحاق بالتعليم بشكل كبير، إضافة إلى ارتفاع نسب

التسرب من التعليم بمختلف مراحله، نتيجة للوضعية الأسرية المتسمة بالنقص في كل متطلبات الحياة. إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى.... تنامت ظاهرة الغش وازدادت حالاته بشكلٍ لافت للنظر. وفي كل الأوساط الاجتماعية والجغرافية خلال هذه المرحلة. حيث تحوّل الغش من مجرد محاكاة وسلوك عشوائي وفردي إلى سلوك شبه مقصود ومُنظَّم، ترعاه وتتبنّاه أغلب الفئات والشرائح الاجتماعية. وتتغاضى عنه جهات الإشراف الرسمية وتُشجع ممارسته وخاصّة في اختبارات شهادة التعليم الثانوي بمختلف فروعها.

3. مرحلة ما بعد ثورة أو انتفاضة فبراير 2011:

ويُمكن أن نُطلق عليها مرحلة الغش المُنظَّم والمُعمّم على كل المستويات، والشامل للأوساط الحضرية والريفية، الذي تتّم مُمارسته برعاية أغلب فئات وشرائح المجتمع، وبعض المُتنفذين وأصحاب الوجاهة، من أعضاء مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية وشيوخ القبائل وضباط الجيش والأمن وغيرهم..... مُستخدمين كل الوسائل، بما في ذلك التهديد والوعيد والعنف والرشوة في بعض الحالات، من أجل جعل أبنائهم وأبناء مناطقهم، يمارسون فعل الغش في الاختبارات، وبكل الوسائل المُمكنة. ويُمكن الافتراض هنا مبدئيًا، أن هذه المرحلة ارتبطت بالفساد الذي استشرى في كل مؤسسات المجتمع، وبمختلف الاختلالات القيمية، والفوضى التي ظهرت بعد أحداث ما يُطلق عليه البعض " انتفاضة أو ثورة فبراير 2011" وما بعدها. في ظل غياب شبه كامل للدولة. والتي كان من نتائجها أن زادت حالات قطع الطرق حتى في الأوساط المدنية أو الحضرية، والنهب والرشوة والمحسوبية والإقصاء والتناقضات والحروب والاقتتال هنا وهناك وغيرها من المشكلات الاجتماعية. وما يهمنا هنا أنه خلال هذه المرحلة أصبحت المؤسسات التعليمية أهم محاور الصراع بين القوى الاجتماعية المتصارعة. فقد زادت حالات الصراع الاجتماعي بين مختلف القوى والشرائح الاجتماعية من أجل الحصول على أي منصب في الوزارات ذات العلاقة بالتربية والتعليم، وبخاصّة منصب الوزير والمناصب التنفيذية، ومن ثم السيطرة على المؤسسات التعليمية، التي اعتبرت أهم الأدوات الفعّالة التي تستخدمها هذه القوى لأغراض عدة، من أهمها خلق وعي وغرس قيم معينة لدى الناشئة يتساوق وتوجهاتها الأيديولوجية أو الحزبية. وخلال هذه المرحلة ازدادت حالات التسابق المحموم - إن جاز القول - نحو استغلال المؤسسات المدرسية والتعليمية عمومًا من قبل القوى الحزبية، من أجل التأطير السياسي والحزبي والجهوي أو المناطقي والطائفي المُتعصّب في أكثر الأحيان. ومن ثم فقد اصبحت كل القوى الاجتماعية تُراهن على هذه المؤسسات من أجل توجيه المجتمع عمومًا، وفق توجهاتها وأغراضها الحزبية الضّيقة، وإعادة إنتاج بناها الفكرية أو الأيديولوجية. ومن نتائج ذلك أن تعمّقت مسألة التفاوت والصراع السياسي والأيديولوجي بين أفراد المجتمع اليمني، وكان من أهم نتائجها أن فقدت المؤسسات التعليمية القدرة على الأداء الخلاق، والمساهمة الفعالة في التطور والنمو المجتمعي، ومن ثم الانحياز إلى أدوار ضيقة. وما تنامي ظاهرة الغش وغيرها من اختلالات نظام التعليم، إلا إحدى تلك النتائج السلبية التي يُعاني منها، وتُؤشّر على حدّة التناقضات الاجتماعية القائمة بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني، وهذا أفسح المجال واسعًا لظهور تيارات مُتشددة وإرهابية ومُتطرفة فكريًا وأيديولوجيًا من جهة. ومن جهة ثانية مهّد الطريق لظهور جيل لا يُؤمن بالعمل والتحصيل العلمي الجاد، ويبدو أنه يعيش حالة من التخبُّط القيمي الذي سيُؤثر على مجمل الحياة الاجتماعية والثقافية. ولهذا لا نستغرب من ازدياد

اختلالات نظام التعليم، بما في ذلك - بل وأهمها - تنامي حالات الغش في اختبارات الثانوية العامة. وهذا ما سنتعرف عليه في الأجزاء الآتية من هذه الدراسة.

- وصف نماذج تقارير سير اختبارات الثانوية:

عندما يتم تعيين لجان المراقبة والإشراف الميداني على سير الاختبارات، يتم تزويدهم بدليل إجرائي يُحدّد أهداف الإشراف ومستوياته ومهامه، وتعليمات إضافية لكيفية التواصل والاتصال وإرشادات لكيفية إعداد التقارير، وتقييم دور مؤسسات المجتمع. كما يتم تزويدهم بعدة نماذج من الاستمارات التي ترصد هذه العملية على أرض الواقع. من هذه النماذج التي اعتمدنا على تحليل محتواها أو مضمونها - بعد تعبئتها من قبل المشرفين أو الملاحظين على الاختبارات النماذج لآتية:

- نموذج (1) استمارة الزيارة الميدانية أو التفتيشية للاختبارات: وتحتوي على بيانات باسم المركز الاختباري أو باسم النطاق والمديرية التي يقع فيها، وما إذا كان خاص بالذكور أو الإناث، ووقت بدء الزيارة ونهايتها، والانطباع العام، واسم المسؤول عن المركز الاختباري.

- نموذج (2) استمارة محضر التفتيش الميداني وإثبات الحالة. وتحتوي على بيانات تُحدّد نوع الغش وتوقيت حدوثه وصفته وأسباب حدوثه، ومن هم المُتسببون في الغش، وكذا الإجراءات المُتخذة بشأن كل حالة.

- نموذج (3) استمارة التقرير اليومي عن عملية سير الاختبارات: وتحتوي على بيانات عديدة تُحدد اليوم والتاريخ ونوع الثانوية العامة، والانطباع العام، وفعاليات مكتب التربية والتعليم واللجنة الفرعية للاختبارات، ومدى مشاركة السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة والمجتمع، في فعاليات الاختبارات، ومدى ارتياح التلاميذ عن نماذج الاختبارات، كما يحتوي هذا النموذج على السلبيات والإيجابيات، وملاحظات عامة.

- نموذج (4) مصفوفة التقرير الختامي لنتائج الإشراف على الاختبارات: وتحتوي على بيانات تتعلّق بالانطباع العام، وأداء مكتب التربية واللجنة الإشراقية، ومشاركة السلطة المحلية، ومدى تعاون أعضاء مجلس النواب والشورى والمجالس المحلية والشخصيات والوجاهات الاجتماعية، وشيوخ القبائل، في عملية سير الاختبارات. كما تضم معلومات عن تقييم الحالة الأمنية جوار مركز الاختبارات، ومدى ملاءمة المركز والإجراءات الداخلية المُنفذة فيه، والجوانب الفنية، مثل النقص في أوراق الاختبارات، ومدى مطابقتها لما هو مُدون على غلاف الظرف أو المُغلّف، وعدم كفاية زمن الاختبارات. والشكوى من صعوبة الاختبار إضافة إلى قائمة بالاختلالات، التي قد تحدث أثناء سير الاختبار. وأداء النطاق من حيث وجود غرفة للتحكّم والضبط، ومقر حفظ نماذج أسئلة الاختبارات، ومن حيث النصاب في أعداد التلاميذ ومناسبته، وتوفر شروط الصحة والتجهيزات، وتوزّع الطلبة على القاعات وتوفّر أسوار وبوابات مُحكمة وتوفّر الحماية الأمنية. ومن حيث كفاية العاملين وغرفة مُنظمة للكنترول وتوفر إحصائيات بأعداد التلاميذ والقاعات والتأكد من هويات التلاميذ وحسن تنظيم دفاتر إجابتهم.

- نموذج (5) استبيان خاص بالدليل الاجرائي لمشرفي الاختبارات: ويحتوي على بيانات تتعلّق بملاحظاتهم حول المعلومات التي أغفلها، وما يجب إضافته وحذفه من بيانات، وملاحظاتهم حول مصفوفة التقرير النهائي إضافة إلى ملاحظات عامة وخاصة. ومن خلال هذه النماذج يتم تدوين كل الاختلالات التي تُرافق سير الاختبارات وتقود إلى الغش في الاختبارات، وهو ما سنركز عليه الاهتمام في السطور الآتية.

- تحليل مضمون نماذج تقارير عملية سير الاختبارات.

يبدو أنه عندما صممت هذه النماذج، كان الغرض منها

الرصد والمُتابعة لمراحل وخطوات عملية سير اختبارات الشهادات العامة، ومعرفة الاختلالات التي تقود إلى حالات غش أثناء أداء التلاميذ للاختبارات. ونظرًا لكون هذه الاختلالات هي التي تسبق أي حالة غش، فقد رأينا ضرورة الإشارة إليها هنا. فما هي طبيعة هذه الاختلالات التي تحتويها هذه النماذج وتسبق سلوك الغش في الاختبارات؟ وكيف تقود إلى سيادة حالات وسلوك الغش في الاختبارات؟

من خلال استعراض مُحتوى بعض التقارير العامة التي تصدرها اللجنة الإشرافية العليا، وكذا نماذج التقارير بعد تعبئتها من قبل المشرفين على سير الاختبارات، ومن خلال ما عرضه لنا بعض المشرفين، ومن خلال الملاحظة المباشرة لبعض لجان سير الاختبارات، يتضح أن هذه الاختلالات تبدأ منذ بدء عملية طباعة أسئلة الاختبارات في المطبعة التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي يُفترض أن تكون سرية للغاية. حيث يبدأ تسريب أسئلة بعض المقررات الدراسية من هناك. مرورًا بعمليات تغليفها، ونقلها وتوزيعها على مختلف المراكز الاختبارية. وعندما تصل هذه النماذج إلى المراكز المحددة لأداء الاختبارات، يتم البدء بالتفاوض من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم، وأحيانًا قد يدخل في هذه العملية مسؤولو السلطة المحلية وأعضاء مجلس النواب والشورى، وشيوخ القبائل، ومُختلف الوجاهات الاجتماعية ومن في حكمهم، مع مُشرفي اللجان والاتفاق أحيانًا على الطرق المناسبة لجعل التلاميذ يُمارسون الغش بحرية ويسر. وفي هذه الحالة يتم إعداد الولائم، وإعداد مجالس يُقدّم فيها "القات" لأعضاء لجان الإشراف على الاختبارات، الذي يحتل تقديمه للضيوف مكانة رمزية كبيرة في حياة اليمنيين. وفي حالة عدم استجابة بعض المشرفين لذلك، يتم اللجوء إلى اختلاق الكثير من الاختلالات، التي تُربك عمل هؤلاء المشرفين، وتربك عملية سير الاختبارات، ومن ثم تقود إلى انتشار حالات من الغش وبشكل واسع في الاختبارات.

جدول (1)
أهم الاختلالات التي تسبق عمليات الغش في الاختبارات

الرقم	الاختلال
1	التجمهر والتجمّع اليومي للأهالي أو أولياء الأمور، وأحياناً جلب "بلاطجة" ومسلحين ومُثيري شغب، بجانب مركز الاختبارات بكثافة، وكل هؤلاء يقومون بإحداث أو افتعال فوضى، واختلاق مشكلات كثيرة. وقد يقوم البعض برشق المركز بالأحجار وإطلاق نار ومفرقعات، وأحياناً تفجير قنابل عند البوابة الرئيسة. ومحاصرة لمركز الاختبارات وأعضاء اللجنة وقطع الطريق بجواره، وقد يتم اقتحامه والدخول إلى القاعات، إما بتسلق الجدران أو الدخول عبر النوافذ بعد تكسيرها، أو بفتح البوابات بالقوة، أو كسر الأبواب الداخلية للجان الاختبار، وفي بعض المراكز تتم هذه العملية قبيل نهاية زمن الاختبار. وقد تصل الأمور في بعض الحالات إلى مُمارسة التهديد بالقتل لرؤساء اللجان وللمشرفين والمراقبين، إذا لم يتركوا التلاميذ يغشون بيسر. والاعتداء عليهم بالضرب وتكسير زجاج من يمتلك سيارة، وغير ذلك من أساليب العنف التي تقود عادة إلى الغش الجماعي بالقوة. وفي بعض المراكز يتم دخول المرافقين للتلاميذ بالسلاح إلى القاعات ويتم إدخال نماذج الإجابة تحت التهديد بالسلاح، وهناك مراكز تتحول إلى ثكنة عسكرية بعد أن يتم اقتحامها بقوى من الجيش. وفي مثل هذه الحالات تسود الفوضى في ظل تهاون بعض اللجان الأمنية. وكل ما سبق يؤدي إلى انفلات واختلالات تُربك المشرفين وتفتح المجال واسعًا للتلاميذ للغش بكل أنواعه وأساليبه.
2	أشارت بعض التقارير إلى أن كثرة دخول زائرين مجهولين أثناء أداء الاختبار، لا علاقة لهم بعملية سير الاختبارات، تعد من أهم الاختلالات التي تربك وتُعيق سير عملية الاختبارات، وهذا يتيح الفرصة للتلاميذ للغش الجماعي. كما أشارت إلى أن كثرة زيارة مسؤولي المجالس المحلية بدءًا بمديري عموم المديريات وأعضاء المجالس المحلية، والمحافظ ووكلائه، والشخصيات الاجتماعية وأعضاء مجلسي النواب والشورى ومشايخ القبائل ورجال الأمن والجيش وغيرهم من المتنفذين مع مرافقيهم، يكونون السبب الرئيس في إحداث اختلالات تؤدي إلى انتشار الغش في الاختبارات في الكثير من مراكز ولجان الاختبارات.
3	أشارت بعض التقارير إلى أن بعض التلاميذ يتعمّدون الشكوى من عدم توفّر مدرسين مُتخصصين لبعض المواد العلمية أثناء أداء الاختبار، وعدم توفُّر الكتاب المدرسي من بداية العام الدراسي من جانب، ومن جانب آخر عدم اكمال تدريس المقرر الدراسي وكثافته. ومن ثم يجدون صعوبة في أسئلة الاختبار، والبعض يشتكو من اختلاف وتعدُّد نماذج الأسئلة التي يشعر بعض التلاميذ معها بعدم المساواة. وهذا بحد ذاته يُسبب لهم ارباكًا وصعوبة في الاختبار كما يدَّعون. وهذه المسألة أشارت إليها بعض التقارير حيث لا يوجد تناغم وانسجام بين نموذج وآخر في بعض المقررات. وفي بعض الحالات يتم توزيع نماذج الاختبارات مُخالفة للآلية المحددة من قبل اللجنة العليا للاختبارات. وهناك من أشار إلى أن بعض اللجان تقوم بفتح مظاريف أسئلة الاختبارات قبل الزمن المحدد، أو تتعمد تأخير فتحها. وبعضها أشارت إلى عدم وجود كراسي كافية في قاعات الاختبار، كما أن نقل بعض المراكز الاختبارية من مركز اختبار إلى آخر، وضيق الفصول، وعدم النظافة ورداءة التهوية بها وغيرها. هي من أسباب إحداث فوضى داخل القاعات، وهذا يجعل بعض اللجان - في أغلب الحالات - ترضخ لهم وتسمح بالشروع في الغش. ومن لا يُمكّنهم من الغش، قد يُشبع سبًا

الرقم	الاخـــتلال
	وشتمًا، وقد يُعتدى عليه بالضّرب المُبرح، وهناك من تمّ تكسير زجاجات سيارته. وقد يُؤذى في أولاده ويُهدد بالسلاح بكل أنواعه والتضييق عليه في عمله وفي بيته بشتى وسائل الضغط.
4	أشارت التقارير أن تكليف اللجان الأمنية في مراكز أو لجان الاختبار، يتم على أسس حزبية، اذ لا تُوجد ضوابط ومعايير لاختيار هذه اللجان. وعادة ما تكون جزءًا من مشكلة الغش. وبعض هذه اللجان الأمنية تتعمّد التأخر في الحضور إلى لجان الاختبارات لإتاحة الفرصة للتلاميذ للغش. وفي بعض اللجان يتم دخول أفراد اللجان الأمنية إلى قاعات الاختبار بعد أن يجمعوا مبالغ مالية من الأولياء، وقد تُجمع من التلاميذ بداخل قاعة الاختبار من أجل إتاحة الفرصة لهم للغش. وفي هذه الحالة نجد أن بعض المُلاحظين والمشرفين يتواطؤون معهم ويسمحون بكل تلك الاختلالات. كما اشارت بعض التقارير إلى أن أفراد اللجان الأمنية الذين يتم تكليفهم يكونون - في أكثر الأحيان - من أبناء المديريات التي يُمتحن فيها أقرباء وأصدقاء لهم. وسواء كانوا من أبناء المنطقة نفسها أو من خارجها، فإنه من المُتأكد أن مدة الاختبارات تعد لدى مثل هؤلاء موسمًا للغنيمة والكسب الوفير. لذا يقومون بافتعال وإحداث انفلات واختلالات بشتى السّبل، يترتب على كل ذلك فسح المجال للغش بكل أساليبه.
5	أشارت التقارير إلى أن الجهات المركزية المُشرفة على الاختبارات، تُصدر وتُوزّع أرقام الجلوس في بعض المحافظات بدون صور فوتوغرافية للتلاميذ. ويترتب على ذلك دخول بعض التلاميذ الاختبارات بدون أرقام جلوس. وكتابة أسماء لتلاميذ فيها أخطاء طباعية مقارنة بأسمائهم في كشوفات التقدّم المرفوعة، وإصدار أرقام جلوس بدون كشوفات مناداة. أو إصدار أرقام جلوس مُكررة وإصدار أرقام جلوس لتلاميذ القسم العلمي وتخصصاتهم أدبي والعكس. وهناك تقارير أشارت إلى عدم وجود كشوفات بأسماء التلاميذ المُتعثرين أو الراسبين في بعض المقررات الدراسية من الأعوام الدراسية السابقة، وهذا يُتيح الفرصة لدخول تلاميذ آخرين لأداء الاختبار بدلاً عنهم، وذلك بانتحال شخصياتهم، وهذا يُعد من الاختلالات التي تقود إلى حالات غش.
6	أشارت بعض التقارير إلى أن هناك ازدواجًا في تعيين المشرفين على المراكز الاختبارية، حيث يتم تعيين أكثر من مُشرف لنفس المركز وهذا يُشير إلى ارتباك في الأداء، وإصدار تعليمات مُتضاربة ومن عدة جهات. ناهيك عن الخلافات التي تنشأ في اللجان الفرعية نتيجة لتشكليها وتقاسمها على أسس و معايير حزبية وسياسية وغير مهنية. وهناك من أشار إلى أن عملية اختيار المُلاحظين من قبل اللجنة الفرعية تتم بطرق عشوائية وحزبية في كثير من الأحيان. وبعض التقارير أشارت إلى أنه يتم إدخال مُلاحظ واحد فقط في بعض القاعات الاختبارية، وأنه يتم إدخال مُلاحظين غير رسميين وآخرين يستعين بهم رئيس المركز وبعضهم من أبناء المنطقة. وقد يكونون من نفس المدارس، حيث يتم تكليفهم كل عام بنفس المراكز في مُخالفة للمعايير المحددة باللوائح والأدلة الإرشادية. ومثل هؤلاء يكون دورهم المساعدة في تسهيل عملية الغش. كما أشارت بعض التقارير إلى ضعف القدرات الإدارية لبعض الملاحظين وضعف شخصيتهم. وهناك من أشار إلى مشكلات المستحقات المالية التي تُخصّص وتُعتمد للمشرفين والمراقبين والمماطلة والتأخر في صرفها، وهذا يُؤدي إلى تقاعس البعض وعدم الجدية في أداء مهامهم، وكل ما سبق تُعد اختلالات تُتيح المجال للغش بكل أساليبه.
7	أفادت بعض التقارير أن بعض التلاميذ يدَّعون الإعياء والتّعب، حيث يُسمح لهم بالخروج من قاعة الاختبار لمدة من الزمن، وبعضهم يطلب الخروج إلى الحمام أو العيادة الطبية، أو إلى فناء المركز وغيرها من الأعذار التي تُحدث نوعًا من الاختلال في قاعة الاختبار. وذلك من أجل الاطلاع على الإجابة بطرق مختلفة. ومن ثمّ الرجوع لتدوينها، وقد يتم املاؤها على بقية التلاميذ على مرأى المُشرفين أو المُلاحظين في بعض الحالات.
8	النقل لبعض المراكز الاختبارية بصفة دائمة بحُجة سيادة الغش والفوضى وعدم الأمن، في مثل هذه المراكز، من مديرية إلى أخرى، أو من المدينة إلى الريف، أو من مدرسة إلى مبنى من مباني الجامعات وغيرها..... كلها تتسبّب في اختلالات وإرباك عادة ما يقود إلى السماح والتغاضي عن الغش بدلا من محاربته والحد من انتشاره.
9	أشارت بعض التقارير إلى تعمُّد أكثر التلاميذ الالتفات يمينًا ويسارًا وعدم الجلوس باعتدال واستقرار. وتعمُّد كثرة الحركة والاستفسار حول بعض النقاط. وإبراز مظاهر القلق والاضطراب على وجهه وتحريك جسمه باستمرار أثناء الاختبار. وتركيز النظر إلى المراقبين والمشرفين لترقُّب غفلتهم. وتعمُّد إفساد ورقة الأسئلة، ومطالبة المراقبين بتغييرها. كل ذلك بهدف إشغالهم وإحداث حالة إرباك في القاعة ليفسح لنفسه وزملائه المجال للغش.

هذه أهم الاختلالات التي تمَّ رصدها في محتوى التقارير، وحسب ما أدلى به بعض المُشرفين على سير عملية الاختبارات، و حسب المُلاحظة المباشرة في بعض لجان الاختبارات. وهي اختلالات أصبحت مألوفة لدى الجميع وتحدث سنويًا أمام المراكز الاختبارية وداخلها وما يهمنا هو الإشارة إلى أنها تسبق وتُمهِّد للغش بكل أشكاله وأساليبه. فما هي أساليب الغش وأنواعه التي تمَّ رصدها من خلال هذه التقارير؟

- أساليب الغش حسب التقارير المختلفة:

ننطلق في مقاربتنا لهذا الجزء من الدراسة، من اعتبار الغش ظاهرة تدل على سلوكٍ غير سوي، مُنحرف وغير أخلاقي، وهو شكل من أشكال الخيانة والسرقة والظلم والتزييف. فهو سلوك يهدف إلى تزييف الواقع لتحقيق مكاسب معينة، أو من أجل إشباع بعض الحاجات أو الرغبات لدى الفرد ماديةً كانت أو معنوية. وأصبح ثقافة سائدة لدى الكثير من أفراد المجتمع. لذا أصبح الفرد يُؤمن منذ صباه بأنه إذا أراد أن ينجح بمعدل مرتفع وخاصّة في الثانوية العامة، فإن ذلك لن يتأتّى إلا بالغش. فالغش أضحى آفة ومصدرًا لأمراض اجتماعية عديدة تحول دون تقدم المجتمع. ويُعد التغاضي عنه جريمة تُرتكب في حق

المجتمع. فهو مصدر للظلم الاجتماعي، وضرب في الصميم لقيمة ديمقراطية التعليم وبالتحديد لمبدأ تكافؤ الفرص.

أما عن أساليب الغش في الاختبارات وانواعه، فيُمكن القول إن الكثير من التلاميذ يقضون جُل أوقاتهم قبيل زمن الاختبار في الاستعداد والتّهيئة لوسائل وأدوات الغش، ويبتكرون أكثر الأساليب فعالية وتطورًا. لدرجة أنه لا يُمكن للمراقب أو المشرف أو الملاحظ العادي أو الساهي ضبطها بسهولةٍ ويُسر. وأقل ما يُمكن أن يُقال عنها إنها أساليب تفوق في بعض الحالات الأساليب الشيطانية - إن جاز التعبير - فقد تطورت أساليب الغش وتعددت ولم تعُد مُجرد وريقات يُجهزها التلاميذ قُبيل زمن الاختبارات. بل اصبحت سلوكًا يُعد له العُدة، حيث يتقاطر جُل التلاميذ ويقفون في صفوف طويلة وطوابير أمام محلات النسخ والتصوير " Photocopy " وبدون أدنى حياء أو خجل أو حرج من هذا الفعل، وذلك للقيام بتصغير المُقررات الدراسية حتى تُصبح لا تُرى إلا بمجهر التلميذ الغشَّاش نفسه. وهناك من يُعوِّل على مكانته الاجتماعية. وآخر على المال. ومنهم من يُعوِّل على إحداث الفوضى والعنف أثناء الاختبار، وغير ذلك من الأساليب التي سنتعرف عليها في السطور التالية. ولغاية منهجية، فقد تمّ تقسيم أساليب الغش إلى أساليب غش مُباشر. فردي وجماعي. وأساليب غش غير مُباشر لفت انتباهنا إليها بعض من تمّت مقابلتهم من المشرفين في بعض مراكز الاختبارات، ومن خلال الحديث مع بعض التلاميذ الذين أصبحوا يتفاخرون بهذه الأساليب.

جدول (2)
اساليب غش مباشر

الرقم	اسلـــوب الغـــش
1	نقل الإجابة عن السؤال أو الجزء المُهم منها من دفتر زميل أو صديق مُجاور في قاعة الاختبار. وتبادل نفس دفاتر الإجابة مع تلميذ آخر. أو نقل الإجابة من خلال الحديث الشفوي أو المُشافهة بين تلميذ وآخر.
2	النقل مباشرة من كتاب مُقرر، أو من مُلخص يعدُّه مُعلم المادة مسبقاً. وهذه الطريقة تنتشر قبل أيام الاختبارات، ويتم الحصول عليها من المكتبات والأكشاك المجاورة لمراكز الاختبارات. حيث يتم اعدادها قبيل زمن الاختبارات لغرض الغش.
3	نقل الإجابة من خلال وُريقات صغيرة تم إعدادها لهذا الغرض، توضع في الجيب أو في حافظة الأوراق، بشكل يسهل استعمالها واللجوء إليها، ويتم تبادلها مع زميل مجاور في الاختبار.
4	نقل الإجابة من خلال مُذكرات مكتوبة على مقعد الاختبار. أو على الجدران، أو من خلال معلومات مكتوبة على منديل من الورق أو القماش. أو طي أوراق بشكل دائري وأنبوبي وإلصاقها تحت الطاولة أو الكرسي ليسهل استعمالها والغش منها.
5	نقل الإجابة من خلال معلومات مكتوبة على أطراف الثياب أو حجاب الفتيات أو على راحة اليد أو على القدم أو على أجزاء معينة من الجسم أو من خلال معلومات مكتوبة على ظهر زميل يقعد في المقعد الأمامي للتلميذ. أو من خلال وضع أوراق الغش بين الفخذين، حيث يتم النقل منها بفتح الفخذين وضمهما عند الحاجة. وهذه الطريقة تكثُر في اوساط بعض الإناث أكثر من الذكور.
6	نقل الإجابة من معلومات كُتبت على بعض الوسائل التعليمية التي يُسمح بإدخالها قاعة الاختبار، مثل المسطرة والممحاة والآلات الحاسبة. أو حشو المقرر في بعض الأدوات كالأقلام والساعات ذات السوار المطاط، الذي يتم سحبه إلى آخره ويكتب عليه الغش. أو الكتابة على مقلمة وخاصة المعادلات، والنظريات، والقوانين، والتواريخ وحتى أجزاء كبيرة من الدروس في بعض الحالات
7	نقل الإجابة بالاعتماد على الرموز والإشارات المُتفق عليها بين التلاميذ. أو بكتابة الحرف الأول للكلمة أو المصطلح المطلوب، واستخدام رموز تُشبه الشفرات التي تُستخدم في بعض المؤسسات الأمنية أو العسكرية. وفي بعض الحالات تُكتب بعض المصطلحات العربية بأحرف إنجليزية أو العكس.
8	نقل الإجابة من خلال أجهزة اللاسلكي من خارج قاعة الاختبار. حيث يتم إملاء الإجابة على التلميذ وهو يقوم بتدوينها في دفتر الإجابة. أو عن طريق إخفاء أجهزة مُسجَّل عليها المقرر الدراسي. وقد تُستخدم سماعات في الأذن وخاصة لدى الإناث.
9	نقل الإجابة من خلال استخدام بعض برامج الهاتف المحمول كالبلوتوث والواتس آب، وغيرها أو بواسطة المُكالمات المباشرة وغيرها. إذ يقوم التلميذ بتصوير أوراق الأسئلة ويبعثها برسالة "sms" أو غيرها لشخص خارج المركز يتولى الاجابة عنها. ومن ثم يتم املاؤها عليه.
10	إملاء الإجابة على التلاميذ داخل القاعة مباشرة. وهي الطريقة التي أصبحت الأكثر انتشارًا. والفاعلون هنا مُتعدِّدون مُعلمون ومتخرجون سابقون، وطلبة جامعات وغيرهم. وعادة ما يسبق هذه الطريقة اتفاق مسبق بين التلاميذ أو أولياء أمورهم مع لجان الإشراف على سير الاختبارات.
11	إملاء الإجابة على التلاميذ باستخدام مكبرات الصوت من منازل مُجاورة لمركز الاختبارات تُذاع الإجابة من خلالها. وما على التلاميذ إلا تدوينها في دفتر الإجابة. وهو نوع من الغش الجماعي الذي أصبح شائعاً في بعض مراكز الامتحانات.
12	كتابة الإجابة على السبورة لجميع التلاميذ. وهي طريقة أصبحت معروفة. وهي ايضًا طريقة عادة ما يسبقها عملية تفاوض ودفع مبالغ مالية من التلاميذ. غش جماعي.

الرقم	اسلـــوب الغـــش
13	الهروب بدفتر الإجابة، وكتابة الإجابة خارج المركز والعودة لتسليمه لأعضاء اللجنة. وأحيانا يتم تبديل غلاف دفتر الإجابة بدفتر كُتبت عليه إجابة نموذجية خارج مركز الاختبار.
14	إدخال أوراق الغش بواسطة العمال والفراشين الذين يقومون بتوصيل الإجابات إلى التلاميذ من جارج المركز بمقابل مادي.
15	الكتابة على أدوات بلاستيكية شفافة لا تظهر عليها الكتابة إلا إذا وُضعت على أوراق بيضاء بطريقة تشبه طرق الحبر السري، أو الكتابة على أوراق بيضاء بشوكة الفرجار أو بشيء آخر حتى تبدو وكأنها ورقة بيضاء يمكن الاستعانة بها دون أن يلتفت أحد إلى أنها تحتوي على كتابة أو غش.
16	انتحال شخصية التلميذ واختبار تلميذ بدلاً من آخر. أو أن يُؤدي الاختبار أي من التربويين بدلاً عن التلميذ. وهذه الطريقة أكثر من يلجأ إليها هم التلاميذ المغتربون وغير المتواجدين على أرض الوطن. وهي طريقة تتم بمقابل مادي. ولا يخلو منها مركز من مراكز الاختبارات.
17	الغش بواسطة مدرس المادة الذي يتم إحضاره إلى المركز لإملاء الإجابة على تلميذ معين. او بعض التلاميذ أو إملائها على الجميع. وعادة ما يكون هذا نظير مبالغ مالية.
18	السطو بالقوة على دفتر إجابة تلميذ مُتفوّق، وأخذ دفتره بالقوة والنقل منه. وإذا حاول صاحب الدفتر الاعتراض فسيتعرض للضرب وكل أنواع العنف. ومثل هذه الحالات تحدث سنويًا. وقد تمَّ بالفعل الاعتداء على تلاميذ مجتهدين بالضرب نتيجة اعتراضهم على سيادة الغش، في قاعات الاختبار بشكلٍ جماعي، وعبروا عن استيائهم عما يدور في قاعة الاختبار من فوضى وغش بكل أساليبه.
19	اقتحام المركز من قبل المواطنين، وإدخال نماذج الإجابة إلى القاعات تحت قوة السلاح. وتسليمها لتلاميذ ليغشوا منها تحت التهديد والعنف بكل أشكاله. وهنا يتم الغش بواسطة تهديد كل من يتولى الإشراف في القاعات. وعادة ما يتم الاذعان لمثل هؤلاء التلاميذ وتمكينهم من الغش.
20	دفع مبالغ من المال مقابل السماح للتلاميذ بالغش بواسطة تمرير دفاتر أعدت الإجابة بها خارج المركز، يتم نقل الإجابة منها. أو بتبديل دفتر الإجابة بآخر أعدت الإجابة فيه خارج المركز. أو بواسطة دفتر تلميذ مجتهد يتم نقل الإجابة منه. وتدوينها في دفتر تلميذ آخر مهمل وغاش.
21	ادعاء المرض من قبل بعض التلاميذ، والخروج من اللجنة لأداء الاختبار في العيادة الطبية. حتى إن بعضهم يأتي إلى مركز الاختبار وقد وضع الجبس على إحدى يديه أو قدميه، على أساس أنه مصاب بكسور. وقد يدّعي البعض الإصابة ببعض الأمراض المعدية بغرض السماح له بأداء الاختبار في لجنة خاصة، وهي طريقة أصبحت معروفة للغش.

تلك أهم اساليب الغش المباشر التي تمّ رصدها من خلال محتوى التقرير العام للجنة الإشرافية العليا، وبعض استمارات التقويم والمراقبة لعملية سير الاختبارات. ومن خلال الملاحظة المباشرة. ويُمكن القول إن أساليب الغش الجماعي هي السائدة في السنوات الأخيرة. وهذه الأساليب عادة ما تتم بتواطؤ ورعاية أعضاء لجان المراقبة والمشرفين عليها، وبضغط من التلاميذ وأولياء أمورهم، والمسؤولين في المجالس المحلية وأعضاء مجلسي النواب والشورى، والمتنفذين من قادة الجيش والأمن وشيوخ القبائل وغيرهم. الذين يبذلون قصارى جهدهم في إيجاد الحيل المختلفة من أجل تمكين التلاميذ من ممارسة الغش بكل أشكاله كما سبق وأشرنا.

أما أساليب الغش غير المباشر، فيمكن القول إن هذه الأساليب، قد ورد بعضها ضمن بعض التقارير التي تمّ تحليل مضمونها. وتُعد نوعًا من الاختلالات العديدة التي تُميِّز نظام التعليم في المجتمع اليمني. كما سبق أن أشرنا إلى بعضها. لكننا ولأغراض منهجية آثرنا أن نعتبرها من ضمن أساليب الغش. من هذه الأساليب ما يأتي:

جدول (3)
أساليب غش غير مباشر

الرقم	أسلوب الغش
1	التلاعب بدرجات التلاميذ من دون وجه حق، وتشجيع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على التعديل في نسب نجاح شهادتي التعليم الأساسي والثانوي. وذلك لغرض رفع نسب النجاح أحيانًا، ولأغراض سياسية وحزبية ضيقة في أحيان أخرى. وذلك بعد أن تكون عملية التصحيح والرصد قد تمت في صيغتها النهائية. وهذه العملية تتكرر سنويًا.
2	منح بعض التلاميذ في مدارس معينة، درجات لا يستحقونها وتضخيم درجاتهم إلى اقصى حد مُمكن. وأحياناً قد يتم إعطاء درجات تلميذ مُتميز لآخر فاشل بقصد أو عن طريق الخطأ. وذلك من خلال التلاعب بسجلات تدوين درجاتهم الرسمية، بحيث تكون النتائج غير مطابقة للواقع.
3	يتم في بعض الحالات تخفيض نسبة مُحددة من درجات تلاميذ بعض المدارس الحكومية أو الخاصة، في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي. بحُجّة أن مثل هذه المراكز مشهورة بانتشار الغش فيها. وهو إجراء غير قانوني وغير منطقي. ويترتب عليه ظلم لبعض التلاميذ المُتفوقين والجادين في تحصيلهم. أو منح آخرين درجات لا يستحقونها.
4	توجيه التلاميذ إلى التّركيز على إجزاء مُحددة من المقرر الدراسي، باعتبار أن أسئلة الاختبار سوف تدور حول هذه الأجزاء. وهو ما يُعرف بالأجزاء المقررة والاجزاء المحذوفة. والبعض يُعطي نماذج من الأسئلة لا يخرج الاختبار عن إطارها. يقوم بمثل هذه العملية بعض الأطر التدريسية ممن يرشحون من قبل وزارة التربية لوضع نماذج اختبارات شهادة الثانوية العامة بمختلف أقسامها.

الرقم	أسلوب الغش
5	إنجاز الواجبات الدراسية المنزلية اليومية خلال العام الدراسي من قبل الأهل أو الأقارب والأصدقاء، بدلاً من التلميذ نفسه. ولجوء بعض التلاميذ أو الطلبة إلى مراكز خدمات الطلاب التجارية، لتكليفها بإعداد ما يُطلب منهم في المدارس أو الجامعات من بحوث وغيرها من الواجبات لقاء مبلغ من المال. ويقدم التلميذ أو الطالب البحث بعد ذلك باسمه.
6	إعطاء درجات أعمال سنة وهمية لتلميذ لم يحضر إلى المدرسة إلا في النادر، أو لم يحضر نهائياً طوال العام الدراسي. وخاصةً في مراحل النقل من مستوى دراسي إلى آخر. وهي ظاهرة معروفة في نظام التعليم في المجتمع اليمني، حيث يقضي الكثير من التلاميذ جُل أوقاتهم في العمل مع الأب أو غيره وقد يكون مغتربًا أو مهاجرًا داخل أو خارج الوطن. ولا يُتابع الدراسة، ولا يحضر إلى المدرسة إلا وقت الاختبارات. وخاصّة أولئك الذين يسجلون في مدارس في الأرياف والقرى، وهم مُقيمون في المدن أو العكس.
7	السماح لبعض التلاميذ بالتسجيل لإجراء الاختبار في الريف وهو مُقيم بالمدينة أو العكس، أو في مراكز اختبار معينة، أو في مدن أصبحت معروفة لدى الجميع بتساهل لجان الاختبار فيها مع التلاميذ، وإتاحة الفرص لهم للغش على نطاق واسع. وهذه أصبحت معروفة لدى التلاميذ وأوليائهم. لذا تجد الكثير من التلاميذ ينتقلون إلى مثل هذه الأوساط المعروفة بالتساهل والسماح بالغش قبيل الاختبارات بفترة وجيزة ويؤدون الاختبارات فيها.
8	التأخر في بدء الدراسة للعام الدراسي، والإنهاء المُبكر له قبل أن ينهي التلاميذ المقرر أو المنهج كما يُعبر عنه، وكذلك التحايل في بدء الحصص ونهايتها، بالإضافة إلى الغش أو التحايل في الحضور والغياب. فإذا كانت هناك غيابات مبررة للبعض، فهناك أخرى كثيرة غير مبررة ،خاصة في التعليم الثانوي.
9	الغش أو التقصير في التحضير للدروس اليومية، وعدم تجديد المعارف. فالمفروض من الأستاذ أن يقدم الجديد، وأن يقدم في كل موسم تحضيرًا جديدًا ومعلومات جديدة، وأن يواكب التطورات في مجال تخصصه.
10	تعيين أطر تدريسية وإدارية غير مُؤهلة وناقصة في التكوين العلمي. وذلك وفق معايير حزبية وسياسية وجهوية، أوعن طريق المحاصصة بمختلف مظاهرها البعيدة عن المعايير العلمية. الأمر الذي أدى إلى كل اختلالات نظام التعليم ومن ثم انتشار ظاهرة الغش.
11	انتشار الدروس الخصوصية التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بحالات من الغش الجماعي والفردي وتُمهّد له، في كل مراحل التعليم. فالمعلمون والأساتذة الذين يُقدمون دروساً خصوصية، يساهمون بشكلٍ ملحوظ في حالات الغش التي يُمارسها التلاميذ.

نتائج ومناقشة ختامية:

يبدو مفيدًا هنا التذكير بأن أهم ما هدفت إليه هذه الدراسة هو إثارة الاهتمام بإشكالية الغش وخطورتها على الفرد والمجتمع. وخاصّة في ظل تقاعس جهات الإشراف الرسمية في تشجيع البحث والتعاطي الجاد والموضوعي في دراسة وفهم جذور ومُسببات لجوء التلاميذ إلى الغش في الاختبارات. فقد ظلت ظاهرة الغش، ولا تزال تُثار في بعض الصحف قبل وأثناء موسم الاختبارات فقط، وفي إطار الشعارات والمماحكة الحزبية التي تفتقر إلى مضمون علمي وواع لهذه الإشكالية، يُعبِّر عن عمق الاختلافات القائمة بين القوى الاجتماعية المتداخلة في نظام التعليم، التي يبدو أنها قد لعبت دورًا ملحوظًا في انتشار الغش في أوساط تلاميذ مراحل التعليم العام، وخاصّة شهادتي مرحلة التعليم الأساسي، والثانوية العامة، حيث لم نسمع خلال مراحل تنامي وتطور ظاهرة الغش أن أُلغيت نتائج اختبار أي مركز من مراكز الاختبارات المعروفة بانتشار الغش في إطارها بكل أساليبه، بما في ذلك المراكز التي يتم فيها استخدام أساليب التّهديد والعنف والقوة. بل نجد مُقابل ذلك تواطؤًا وعدم اكتراث من قبل كل الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية. وهي بذلك تُعطي مشروعية لمزيد من التدهور في وضع نظام التعليم، والتّشكيك في قيمة الشهادات التي تصدر عنه. لذا فإن أي تناول منهجي وعلمي لهذه الظاهرة قد يُثير عدم الرضى لدى القوى الاجتماعية التي تشرف على نظام التعليم وتُحدِّد طبيعة خياراته وتوجهاته ومحتواه. وبخاصّة إذا انطلق الباحث من منهجية شمولية ترد الظاهرة إلى أسبابها وخلفياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وتمكن من الوقوف على العوامل أو الأسباب التي ساهمت في هذا الانتشار غير المسبوق للغش، لدرجة بدت معها مختلف القوى والشرائح الاجتماعية في حالة تعوُّد واستئناس مع سلوك الغش، ولا يُولِّد لديها أية ردة فعل إيجابية من شأنها أن تحاول التدخل لمحاصرة الغش والحد من انتشاره المستمر، بل أصبح يُنظر إليه على أنه حق مُكتسب للتلاميذ أثناء الاختبارات العامة، ويُمكن الحصول عليه بكل الأساليب بما في ذلك الفوضى والقوة والعنف. ومهما يكن الأمر فإن من أهم ما

توصلت إلية الدراسة، التي اعتمدنا فيها على منهجية كيفية، النتائج الآتية:

1. إشكالية الغش باتت - وبكل المقاييس - ظاهرة مُنتشرة في اختبارات الشهادات العامة. وظاهرة تتعقَّد باستمرار، مع إهمال وتغاضي الجهات المسؤولة، وأصبحت هناك صعوبات في تناولها واقتراح حلول لها، في ظل الوضعية الحالية التي أصبحت الظاهرة عليها.

2. إن ظاهرة الغش لم تعُد تنتشر في صفوف تلاميذ الشهادات العامة وحسب، بل أصبحت شبه مُعممة لدى تلاميذ مدارس التعليم العام، ولدى طلبة الجامعات، ولدى الصغار والكبار، لدى الذكور والإناث، لدى المتفوقين والعاديين كما هي لدى ضعيفي التحصيل العلمي. في الأوساط الحضرية كما في الأوساط الريفية والقروية. يُشجعها الخاصّة والعامة على حد سواء إلا من رحم ربك.

3. ظاهرة الغش تدل على سلوك غير سوي ومُنحرف وغير أخلاقي، يهدف إلى تزييف الواقع لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية ومن أجل إشباع حاجات ورغبات لدى الفرد الغاش. ومن ثم يُعد الغش آفةً مجتمعية تُهدّد كيان المجتمع وجريمة تُرتكب في حقه، باعتبار أن من يمارس الغش، قد يُصبح في المستقبل مسؤولاً في مرفق من مرافق الدولة والمجتمع، ولن يجد غضاضة في مُمارسة كل أصناف الغش.

4. إن الكثير من المسؤولين، ومن مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، الخاصّة والعامّة يلتزمون الصمت حول ظاهرة الغش. بل وقد يُشجع البعض من يمارسها. رغم معرفة الجميع بكون الغش مُشكلة أخلاقية بالأساس. بل وأصبح الغش في ذهن الكثير حقًا مكتسبًا، وتحوّل إلى ثقافة سائدة ليسري في كل مفاصل المجتمع.

5. أدى تفشي ظاهرة الغش إلى التشكيك في نظام التعليم وقيمة الشهادات التي تصدر عنه، حيث لم تعد الاختبارات هي المعيار الصحيح للتقويم ومعرفة مستوى التلميذ أو الطالب. وتُعد امتحانات القبول التي تُجريها الجامعات خير دليل على ذلك، حيث نجد طلبة يفشلون فيها رغم معدلاتهم المرتفعة في الثانوية العامة. فظاهرة الغش لها عواقب على الفرد والمجتمع. فهي تُسيء إلى سُمعة نظام التعليم، وتُخرج أجيالاً لديهم قابلية لممارسة كل أنواع الفساد، وقد يكونون فاشلين في حياتهم العلمية والعملية.

6. انتشار الغش يُعد مؤشرًا لضعف الضبط الاجتماعي على مستوى نظام التعليم، وعلى مستوى المجتمع، فالمعروف أن الضبط الاجتماعي أحد أهم وظائف العملية التربوية أو التعليمية. لذا فإن تدهور مسألة الضبط الاجتماعي في المجتمع، قد أدت إلى عدم احترام اللوائح والقوانين والأنظمة والأعراف، إذ مع غياب الضبط تكثر المحسوبية والواسطة والرشوة وغيرها من القيم السلبية المعروفة، ويستحب الأفراد ويستبيحون الغش بلا حياء أو حرج ولا خجل ولا خوف.

7. تُعد ممارسة التلاميذ للغش في الاختبارات مظهرًا من مظاهر عدم الشعور بالمسؤولية، وسببًا لتكاسُل التلاميذ وعزوفهم عن استذكار المقررات الدراسية، كما أن الغش يؤدي إلى قتل روح المنافسة بين التلاميذ، ويُقلل من أهمية الاختبارات في تقويم التحصيل المدرسي، ويُؤدي إلى إعطاء تقويم وعائد غير حقيقي، وصورة مزيفة لناتج العملية التعليمية، تنتهي إلى متخرجين ناقصي الكفاءة والتكوين العلمي، وأقل انضباطًا في أعمالهم. وتزداد خطورة الغش عندما تتورّط فيه الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الوجاهة والنفوذ، والمسؤولين في المؤسسات التعليمية، وهو ما يُهدد بتدمير كل القيم في المجتمع.

8. إن التلاميذ الذين يلجؤون لسلوك الغش، يستندون إلى مرجعية موجودة في المجتمع، وهي القبول العام به في كافّة

مناحي الحياة. وبناءً على ما سبق فقد أصبحت ظاهرة الغش قيمة من القيم المتعارف عليها في المجتمع بكل شرائحه وفئاته، حيث انتشر الغش بشكل لافت للانتباه وفي كل الأوساط الاجتماعية والمستويات الدراسية. بل وأصبح سلوكًا محمودًا وعاديًا، كما أصبح من يقف ضد الغش يشكل استثناءً. ويمكن القول إن الغش قد غزى جل مجالات الحياة الاجتماعية. وهذا يُعد مؤشرًا خطيرًا على امكانية انتشار كل انواع الجرائم والرذائل في المجتمع، ومن ثم يُعد ذلك مؤشرًا مهمًا لانتشار حالات اللامعيارية بالمعنى الذي يُشير إليه علماء الاجتماع.

وأخيرًا يمكن القول، إن أي محاولة لمقاربة ظاهرة الغش أو الاقتراب منها وتشخيصها، يقتضي وضعها في إطارها الشمولي، وربطها بالواقع العام الذي أفرزها. وفي هذا دعوة لأي باحث يرغب في دراسة أي ظاهرة من ظواهر نظام التعليم في المجتمع - بما في ذلك ظاهرة الغش - أن يأخذ في الاعتبار الخلفية الأسرية، والاجتماعية بالمعنى الواسع عند دراستها. ومن ثم فإن كل مقاربة لا تأخذ بهذا الاعتبار، ربما تقع في نوع من التسطيح لحجم انتشار الظاهرة في كامل المساحة التربوية - إن جاز القول - وفي كامل المساحة الجغرافية والاجتماعية للمجتمع اليمني. ومثل هذه المقاربة ستُفضي حتمًا إلى نتائج مبتورة، لا يُمكن أن نصوغ على ضوئها مُقترحات للقضاء على إشكالية الغش أو على الأقل الحد منها. فظاهرة الغش تُعد جزءًا من الواقع الاجتماعي والسياسي المُتخلّف في المجتمع. وهي ظاهرة ترتبط بالتخلف المجتمعي ذي الطابع البنيوي، الذي يدفع بالتلميذ أو الفرد إلى عدم تقدير حجم المسؤولية التي تنتظره في المستقبل، وحجم وقيمة العمل المطلوب منه. فهو يجد كل شيء مُعدًا وجاهزًا ومعروضًا أمامه يحصل عليه دون عناء. ومن ثم فظاهرة الغش ترتبط بما يدور في المجتمع وما يسود فيه من قيم. فالقيمة التي أصبحت تُعطى للغش مصدرها المجتمع وما يتلقّاه الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية في إطار الأسرة والمؤسسات المدرسية. فكل هذه المؤسسات تتحمّل مسؤولية كبرى في تنشئة التلميذ وتربيته على سلوك الغش. ومن ثم فإن التلميذ الذي يُعايش الغش في كل نواحي حياة المجتمع، في الانتخابات المختلفة، وفي جودة المواد الاستهلاكية، وفي المناظرات والمسابقات العلمية المختلفة. وفي عدم احترام القانون وفي كل المجالات، حتمًا سيتعلم سلوك الغش، وسيُصبح لديه شيئًا وسلوكًا عاديًا. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن نظام التعليم قد فقد مكانته وقيمته في المخيال الجماعي، والوعي المجتمعي العام. واهتزّت لدى الكثير من أفراد وشرائح المجتمع، وخاصّة في ظل تنامي عدة ظواهر سلبية اتّسم نظام التعليم بها، بما فيها بل وأهمها ظاهرة الغش في الاختبارات. بحيث لم يُعد يُنظر إلى المدرسة والمُؤسسات التعليمية - بصفة عامة - على أساس أنها وسيلة للتأهيل والتّكوين (Formation) النافع للأفراد، ومن ثم ترقيهم المهني أو الوظيفي، أو تحقيق حراك اجتماعي صاعد لهم. بل باعتبارها أماكن وآليات لتفريغ العاطلين والمعطلين من المتخرجين، ووسيلة ناجعة لإعادة إنتاج الإحباط والبؤس والفقر والحرمان. ناهيك كون المجتمع لا يزال يشتغل وفق آليات لا عقلانية بما يسوده من تدهور في أخلاقيات العمل في كل قطاعات المجتمع وانتشار غير مسبوق للفساد بكل أنواعه.

أما أسباب هذه الوضعية، فيمكن إرجاعها إلى التحولات التي تعرّض لها المجتمع اليمني في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وما تلاها من تغييرات مُتسارعة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث تعرَّض المجتمع لصراعات ولحروب طاحنة أدَّت إلى سيادة الكثير من السلوكيات المنحرفة، كالانتهازية وثقافة التملُّق والكذب والرشوة والاستغلال، وسيادة قوى تمتلك ثروات

طائلة، وتُشكّل قوة ضاغطة وذات نفوذ في المجتمع، بفعل ما تمتلكه من قوة مادية غير مشروعة حصلت عليها عن طريق مُمارسات فاسدة. ومعها توارت العديد من القيم الاجتماعية الإيجابية، مثل الصدق والعفّة والقناعة والجد والاجتهاد وغيرها، من القيم الاجتماعية. وأصبح الفساد المُتمثِّل في إساءة استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية، وفي الخروج عن القواعد الأخلاقية، وتغييب الضوابط التي يُفترض أن تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل، ومن ثم مُمارسة كل ما يتعارض مع ضوابط المجتمع القيمية والأخلاقية بسبب انتشار اللامعيارية في كل مجالات الحياة. فقد تفاقمت حالات الفساد في كل مجالات الحياة السياسية والإدارية، وخاصة في الجهات ذات العلاقة بالتربية والتعليم، حيث انتشر فيها الفساد الصغير(Minor Corruption)، المرتبط بالمجال الإداري أو البيروقراطي، والذي يتمثَّل في المعاملات الفاسدة في الإدارة، التي قد تأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية كدفع الرشى لتسريع بعض المعاملات، وتوظيف الأقارب والأصدقاء والمُنتمين لأحزاب معينة في مراكز غير قيادية، وهو فساد أقل خطرًا وأثرًا من الفساد الكبير أو السياسي (Gross Corruption)، الذي ينتشر في أعلى دوائر السلطة السياسية، حيث يقوم المتحكّمون في القرار السياسي باستغلال سلطتهم ونفوذهم، لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والأولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم، وهو أخطر أنواع الفساد وأكثرها تعقيدًا وأثرًا على المجتمعات والدول. ويُعد أكثر أنواع الفساد صعوبة في المعالجة. ومظاهره تتمثَّل في انتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة عن طريق تفضيل ذوي الصلات والقربى والمُنتمين للأحزاب المُتولية للسلطة أو المراكز المُهمّة في الوزارات في التعيينات في الوظائف الحسّاسة، والمزاجية في إصدار القرارات الإدارية دون التقيُّد بالقوانين والأنظمة، والابتزاز والتزوير والأنانية والانعزالية، وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وعلى حساب قيم المساواة والجدارة والاستحقاق والكفاءة والمُشاركة، ونهب المال العام وتوظيفه لغير ما خُصص له، لمصلحة خاصة أو لمصلحة فرد أو مؤسسة أو حزب أو جماعة. وهذا ما هو كائن بالفعل في الكثير من مؤسسات المجتمع.

أما ما يخص التربية والتعليم، ففي تقرير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول تقييم الفساد في اليمن أشار إلى أن الفساد الكبير في قطاع التربية والتعليم، يعُد نتيجة لمزيج من المؤسسات الرسمية الضعيفة والنخب المُنقسمة. ويتمثّل في توزيع المناصب في الوزارة ومكاتبها على أسسٍ حزبية أو سياسية، أو على مقياس الولاء، بغض النظر عن الجدارة أو الكفاءة أو الاختصاص. ويتمثّل الفساد في وزارة التربية والتعليم أيضًا في سوء الإدارة وقبول أصحاب معدلات النجاح الضعيفة، وخاصّة في بداية نشوء كليات التربية في الجامعات اليمنية، وما تبع ذلك من بيع للشهادات في كل المستويات الدراسية في مُعظم المدارس ومراكز ومكاتب التربية والتعليم على مدار العام الدراسي. أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة شراء الوظائف من مكاتب ودواوين الوزارات ذات العلاقة بالتوظيف، أو عن طريق الواسطة السياسية أو الحزبية والمناطقية. وهؤلاء عادة لا تنطبق عليهم شروط وضوابط التوظيف، ومن ثمّ الحصول على الترقية بنفس تلك الآليات الفاسدة. ومثل هؤلاء قد يكونون معلمين أو مدرسين أو موظفين غير مُؤهلين بشكل علمي جيد. وبعضهم يكونون موظفين أو مدرسين وهميين، مُسجلين فقط في كشوفات الراتب الشهري، لكنهم لا يُمارسون أي عمل على أرض الواقع. وهؤلاء يكون غالبيتهم من أبناء المُتنفذين أو أصحاب الوجاهة في

المجتمع سواء في القطاع المدني أو العسكري والأمني، أو من أبناء مشايخ القبائل وأصحاب الولاءات الأيديولوجية أو الحزبية أو المناطقية وغيرهم. وهذا ما جعل اليمن تُصنَّف ضمن الدول العشر الأكثر فسادًا في مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2014 [29]. وهذا النوع من الفساد يشمل كل المنظومة التعليمية من التعليم الأساسي وحتى الجامعي. ومن ثم فلا غرابة أن ينتشر الغش بالشكل الذي هو عليه في الوقت الحالي.

وفي دراسة أكاديمية أُجريت حول الفساد في جامعة صنعاء، أشارت إلى أن هناك أنماطًا من الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية تنتشر في مجال القبول والتسجيل، وفي مجال شؤون الطلاب والخريجين، وفي مجال التعيينات والترقيات الأكاديمية والإدارية، وفي مجال الشؤون المالية والإدارية، وفي مجال التدريس والبحث العلمي. وأن هذه الأنماط من الفساد ناتجة عن العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة. من أبرز تلك العوامل تدني الأجور والمرتبات للموظفين قياسًا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وتفشّي ثقافة الفساد في المجتمع، وغياب مُشاركة المجتمع في تقييم الأداء الجامعي والمساءلة، والافتقار إلى الضمير المهني، والقصور في إدراك مخاطر الفساد، وعدم فهم الدلالات الأخلاقية للعمل، إضافة إلى انتشار القيم الاستهلاكية في المجتمع..وغيرها مما لا يتّسع المجال لتعدادها.[30]

وعليه لا نستغرب إن ذهب البعض إلى التّأكيد بأن ظاهرة الفساد في اليمن تُعد الأكثر انتشارًا وأشد خطرًا وتأثيرًا على المجتمع، وأن درجة انتشاره تفوق ما هو عليه في مجتمعات أخرى.[31] وهذا قاد إلى إفقار وحرمان الفرد أو المواطن من أبسط مُقومات الحياة الكريمة. ومع تفاقُم الفساد في المجتمع انهارت أو ضعفت الكثير من القيم الاجتماعية. كقيم الوازع الديني والأخلاقي لدى الكثير من الأفراد ومن كل الفئات والشرائح الاجتماعية. بحيث تحوّل الفساد من كونه عملا منبوذًا اجتماعيًا وقيميًا، إلى ممارسة تشير إلى نوع من الذكاء لمن يُمارسه، وأضحى ثقافةً مشروعة تُشكّل أحد عوامل الضغط على جُل أنساق المجتمع بما في ذلك نسق التعليم الذي انتشر في إطاره الغش بشكل مخيف وغير مسبوق لدرجة تنذر بمزيد من التدهور القيمي في المجتمع.

ومع مثل هذه الثقافة للفساد انتشرت قيم اللامبالاة والسلبية في أوساط الكثير من أفراد المجتمع وخاصّة الشباب. وهناك من يرى أن عوامل عدة قد ساعدت على انتشار الفساد في المجتمع اليمني منها، ضعف مؤسسات الدولة، واختلال نظامها السياسي والاجتماعي والقانوني، لدرجة أصبح البعض يرى أن الفساد غدى أداةً مُهمة من أدوات الحكم والإدارة.[32] فقد انتشر الفساد في كل مؤسسات المجتمع. وتحوّل من مجرد سلوك فردي غير سوي إلى عمل مُنظم، ومُمارسة مُمأسسة، وخاصة في ظل تنامي ثقافة مجتمعية استهلاكية تُشجّع وتُحفّز على ممارسة كل أصناف الفساد المُنتشر في المجتمع.[33]

وفي الختام، تُؤكّد الدراسة أن أي محاولة لمحاصرة ومحاربة ظاهرة الغش، لا بُد أن ترتبط بمُحاصرة ومُحاربة الظواهر السلبية في المجتمع. وأهمها على الإطلاق محاربة ظاهرة الفساد، المُتغلغل في كل مفاصل الدولة والمجتمع وتجفيف منابعها. وهذه تُعد من المهام الصعبة التي تقف عائقًا أمام استقرار المجتمع اليمني وتطوره. والمدخل الأساسي لا بُد أن يكون من خلال بناء دولة المؤسسات القائمة على سلطة القانون، لا سلطة الحزب والقبيلة وغيرها. وهو ما تركز عليه كل القوى الاجتماعية في خطاباتها المختلفة، على صعيد النص أو التنظير فقط، بل يجب أن يتحول إلى خطاب مُمارس على صعيد الواقع. ولا بد أن يتمثّل ذلك في العمل على تفعيل مبادئ الشفافية

والنزاهة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص في كل نواحي حياة المجتمع.

وفي هذا الإطار تُؤكد الدراسة أنه لا توجد وصفة جاهزة لمواجهة ظاهرة الغش وتفشيها بالشكل الذي غدت عليه، لأنها افراز لواقع مجتمعي عام، ومن ثم فمُحاربتها يقتضي اقتلاع جذورها - إن جاز التعبير-. كما أن الحلول الفردية ستكون قاصرة، فالغش قضية مجتمع بكل فئاته وشرائحه. ومهما كان الأمر فإن هذا لا يعفينا من تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الدراسة. نذكر من ذلك ما يأتي:

1. تطبيق اللوائح والقوانين الزجرية والنافذة على التلاميذ الذين يلجؤون إلى سلوك الغش وحرمانهم من الاختبارات، وإنزال وتشديد العقوبات على كل من يتعاون ويتهاون معهم في ذلك، سواء من مراقبين وأساتذة وإداريين ومسؤولي مجالس محلية وغيرهم، من داخل أو خارج مراكز الاختبارات. وكذا منع ومعاقبة محلات النسخ والتصوير التي تنشط قُبيل فترة الاختبارات من القيام بالأعمال التي تُساعد على تسهيل وانتشار الغش.

2. تفعيل دور مجالس الآباء وتبادل المعلومات وتعزيز الثّقة بين البيت والمدرسة، من أجل التّخفيف والحد من انتشار ظاهرة الغش ومُحاصرتها. وإشراك العديد من الجهات في المجتمع، وذلك من أجل إقامة نقاش جاد حول الظاهرة وتعميقه، وإيضاح مخاطر الغش على مستوى الفرد ومستقبل المجتمع كله. وبيان مدى تعارضه مع مبادئ الدين والقيم، ومع الغايات والمرامي والأهداف التربوية التي ينشدها أي نظام تعليمي.

3. تحييد المؤسسات التعليمية من الصراعات والمحاصصة الحزبية والسياسية والأيديولوجية التي ميّزتها خلال المراحل الماضية، وأفرزت كل الاختلالات المعروفة، وأفضت إلى تنامي ظاهرة الغش. وترك نظام التعليم يقوم بوظائفه الاجتماعية المحددة في النصوص والتشريعات المنظمه لعمله، فذلك سيكون صمام أمان لخلق جيل يُؤمن بقيم العدالة والديمقراطية والنزاهة والاستحقاق وترسيخ هذه القيم في عقول الناشئة.

4. إيجاد نظام قياس وتقويم موضوعي ونزيه بحيث يتّسم بالمصداقية، ويضمن تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم، وخاصة فيما يخص مبدأ تكافؤ الفرص لنشر التعليم ليشمل كامل المساحة الجغرافية، وليصل إلى جميع طالبيه من كل الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع.

5. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث العلمية بواسطة فرق بحثية، وفي إطار مراكز بحوث مُتخصّصة، بحيث تستهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين ظاهرة الغش والظواهر السلبية الأخرى المنتشرة في المجتمع اليمني. وتقديم حلول ناجعة لمحاصرة الظاهرة والقضاء عليها في المستقبل. ويمكن أن نختم هذه الدراسة بالتأكيد على أن نجاح نهضة المجتمع لا تكون إلا بقدر نجاحه في تعليم أبنائه، فالتعليم هو القاطرة لذلك، وبدون تعليم جاد لا تقوم لأي أمة قائمة.

المراجع:

1. عدلي أبو طاحونة، النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (د - ت) ص8.

2. مصطفى كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ط1، ص76.

3. مصطفى كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص79.

4. لجنة الترجمة والإعداد، الاختبارات مشكلاتها وطرائق مواجهتها، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص59.

5. لجنة الترجمة والإعداد، الاختبارات مشكلاتها وطرائق مواجهتها، مرجع سابق، ص59.

6. عبد الرحمن العسيري وعبد العزيز الشتري، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الغش في الاختبارات لدى الطلاب، دراسة تطبيقية على الطلبة الجامعيين، المجلة التربوية، مجلد14، عدد53، الكويت، 1999، ص107.

7. عبد الرحمن العسيري وعبد العزيز الشتري، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الغش في الاختبارات لدى الطلاب، دراسة تطبيقية على الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص108.

8. عبد الرحمن العسيري وعبد العزيز الشتري، الابعاد الاجتماعية لظاهرة الغش في الاختبارات لدى الطلاب، دراسة تطبيقية على الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص109.

9. Clinard, Marechll Baron. Anomie and Deviant, Behavior, Discussion and Critique, Press, New York, 1971, p226.

10. Marily, D & Frank,Wlliams السلوك الإجرامي (النظريات)، ترجمة عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994، ص141.

11. Marily, D & Frank,Wlliams السلوك الإجرامي (النظريات)، مرجع سابق، ص142.

12. مصطفى كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص242.

13. مصطفى كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص243.

14. Merton, K. R. Social Structure and Anomie, New York, The Free Press, 1957, pp 131-160

15. Merton, K. R. pp 135- 140.

16. Cohen, A.R.,Delinquent Boys: The Culture of the Gang, New York: The Free Press, 1955 PP, 50-62

17. Cloward, R.A., & Ohlin L.E., Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs, New York The Free Press, 1960, PP 124-143.

18. مصطفى عمر التير، الغاية تبرر الوسيلة، " دراسة لظاهرة الغش في الامتحانات"، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1985، ص 20.

19. نقلا عن مصطفى عمر التير، الغاية تبرر الوسيلة، "دراسة لظاهرة الغش في الامتحانات"، مرجع سابق، ص21.

20. مصطفى عمر التير، الغاية تبرر الوسيلة، " دراسة لظاهرة الغش في الامتحانات"، مرجع سابق، ص22.

21. من هذه الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها الآتية:

- عبد الحميد جابر وسليمان الخضري، بعض العوامل المرتبطة بالغش المدرسي، عالم الكتب، مصر، 1980.

- فاروق عبده فليه، ظاهرة الغش في الامتحانات: التشخيص والعلاج، دار النهضة المصرية، مصر، 1988.

- حامد زهران، ظاهرة الغش في الامتحانات: بحث تجريبي، عالم الكتب مصر، 1975.

- فضيلة السبعاوي، ظاهرة الغش في الامتحانات المدرسية لدى طلبة المرحلة الإعدادية: أسبابها وأساليب وطرق علاجها، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، مجلد 14، عدد 3، 2007.

- شكري احمد وآخرون، سلوك الغش في الامتحانات وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية والنفسية والاجتماعية لدى بعض طلبة التعليم العالي، مجلة مركز البحوث التربوية، مجلد 24، عدد3، قطر، 1988.

22. أحمد سيف حيدر، ظاهرة الغش في الامتحانات، مجلة الباحث الجامعي، العدد الرابع، 2002م، إصدار جامعة إب.

23. عبد الله أحمد الذيفاني وآخرون، الاختلالات في الاختبارات المدرسية العامة، مركز التأهيل والتطوير التربوي، جامعة تعز، 2005.

24. عمر سالم الحامدي، ظاهرة الغش وضعف الضبط الاجتماعي، دراسة استكشافية لطلبة جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، نوفمبر 2002.

25. هند غالب، الغش وضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع اليمني: مقاربة سوسيولوجية، بحث تخرج، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة، جامعة تعز، 2009.

26. انتنو جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص276.

27. شارلين هس – بيبر، وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، مراجعة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، مصر، 2011، 260.

28. شارلين هس- بيبر، وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 469 - 476.

29. منظمة شركاء في التنمية الريفية، تقييم الفساد في اليمن، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، 25 سبتمبر 2006. ص ص 38- 39.

30. يوسف الريمي، الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية: أنماطه وعوامله، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة صنعاء، يوليو 2010.

31. انظر على سبيل المثال الدراسات الآتية:

- حمد الشامي، الفساد الإداري في وحدات الخدمة العامة، "مفهومه- قياسه - مظاهره - تكلفته على المجتمع - أساليب مكافحته"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السابع للقادة الإداريين، المعهد الوطني للعلوم الإدارية، 26- 28 نوفمبر، 2007.

- عبد اللطيف مصلح، تفعيل الدور الرقابي لمكافحة الفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين، المعهد الوطني للعلوم الادارية، 26 - 28 نوفمبر، 2007.

- سعيد العريقي، الفساد الإداري وأثره على نمو وتطور القطاع الخاص" دراسة حالة الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2002.

- يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن: أطرافه النافذة، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، "YOHR" صنعاء، 2010.

32. عادل السن، مكافحة أعمال الرشوة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية" أعمال مؤتمر" القاهرة، 2009، ص447.

33. سعيد الشدادي، عن الفساد الإداري في التنفيذ الأمثل للسياسة الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، بحث غير منشور، نوفمبر 2008، ص29.

Corruption in educational institutions: Cheating on tests as a model:" A Sociological & qualitative approach on education system in Yemeni society"

Hamoud Mohammed Sharaf al - Deen
College of Arts – Taiz University

ABSTRACT:

The study aimed to approach the phenomenon of cheating in tests as the most problematic of the education system in Yemeni society, because of its negative effects on the life of the individual and society. Cheating starts in school tests, and ends in all aspects of community life. The study assumed that cheating is an indicator of the spread of many disorders in the system of values, especially in light of the spread of corruption in every system of society, including the system of education. As an indicator of the spread of social (Anomie), which means Normlessness, that determined by sociology scientists. The qualitative methodology was used to be focused on content analysis of official reports that monitor the progress of testing process, and these reports were the unit of analysis in this study.

The study found that the phenomenon of cheating is widespread and growing in the classes of high school students, and with overlook and negligence by official agencies, furthermore, this phenomenon gets the public encourage and support from the community and many groups and social strata. To the extent that cheating seemed like a normal reaction and behavior, and is not considered to be a criminal and oblique. This leads to the falsification of reality and achieve gains without any effort and illegally. The study suggested further studies and research aimed at eliminating the reasons that move individuals to cheat in the social milieu surrounding the student's behavior, so considering all reason alone to get to the effective treatment of besieging the phenomenon. Because of the failure of encountering cheating phenomenon and negligence in the fight against this phenomenon in a long-term, it is foreshadowing the collapse of civilization in Yemeni society.